العدد
٥
حزيران ٢٠١٩

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مجلة

إضاءات عالمية مترجمة

صادرة عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- الثورة الجديده في الشؤون العسكرية
- استراتيجية ترامب لإيران تفتقد إلى التوقعات الاقليمي
- ما مدى خطورة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران ؟
- الهند تنتظر بحذر للحصول على التجارة الأمريكية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العدد ٥ - حزيران ٢٠١٩

مجلة إضاءات عالمية مترجمة تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

رئيس التحرير :

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

هيأة التحرير :

الباحثة رؤى خليل - الباحثة هبة علي

www.hcrss.org

رؤية مستقبلية :
الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية

بقلم: كريستيان بروس
ترجمة: هبة علي حسين

في عام ١٨٩٨ ، نشـر مصرفي بولندي وخبير عسكري يدعى يان بلوخ ‹مستقبل الحرب› ، تتويجا لهوسـه الطويل بتأثير التكنولوجيا الحديثة على الحرب. تنبأ بلوخ بالوضوح المذهل كيف يمكن لقلب البارود الذي لا يدخن والبنادق المحسـنة وغيرها من التقنيات الناشـئة أن يقلب التفكير المعاصر حول شخصية الحرب وسلوكها. (لقد أخطأ بلوخ أيضًا في حدوث خطأ رئيسـي واحد: فقد اعتقد أن المذبحة الهائلة للقتال الحديث سـتكون مروعة جدًا لدرجة أن الحرب ‹ستصبح مستحيلة.)

لقد أصبح ما توقعه بلوخ يُعرف باسم ‹ثورة في الشؤون العسـكرية› - ظهور تكنولوجيات مدمرة لدرجة أنها تغلبت علـى المفاهيم والقدرات العسـكرية الحالية وتتطلب إعادة التفكير في كيفية شـن الحرب ومعها ومـن يقوم بها. هذه الثورة تتكشف اليوم. الذكاء الاصطناعي ، والأنظمة الذاتية ، وأجهزة الاستشـعار في كل مـكان ، والتصنيع المتقدم ، والعلوم الكمومية ستحول الحرب بشكل جذري مثل التقنيات التي اسـتهلكت بلوش. ومـع ذلك ، فإن تفكيـر الحكومة الأمريكيـة حول كيفية اسـتخدام هذه التقنيـات الجديدة لا يواكب تطورها.

أصبحت فكرة ثورة عسـكرية مستقبلية مصداقية وسط ما يقرب من عقدين من الحـرب بعد عام ٢٠٠١ وأصيبت بأضرار أكبر بسـبب تخفيضات الإنفـاق الدفاعي منذ عام ٢٠١١. لكن على طـول الطريق ، تبددت الولايات المتحدة مئات المليارات مـن الدولارات التي تحـاول التحديث في الطرق الخاطئة ، ضخت واشـنطن الأموال في الإصدارات الأحـدث من المنصات العسـكرية القديمة وصليت من أجل المعجـزات التكنولوجيـة القادمة (التـي أصبحت في كثير من الأحيان مشـاكل في الاسـتحواذ عندما لـم تتحقق تلك المعجـزات). والنتيجة هي أن شـبكات المعارك الأمريكية ليست سريعة أو فعالة تقريبًا كما ظهرت بينما كانت الولايات المتحدة تقاتل خصومًا أقل عددًا منذ ثلاثة عقود تقريبًا

ومـع ذلـك ، إذا كان هناك وقت للجدية بشـأن الثورة القادمة في الشؤون العسكرية ، فقد حان الوقت الآن. هناك إجماع ناشـئ علـى أن الأولوية العليـا للتخطيط الدفاعي للولايـات المتحدة يجب أن تتنافس مـع القوى العظمى مع الجيوش المتقدمة ، وبصورة رئيسية الصين ، وأن التقنيات الجديـدة ، التـي كانت ذات مـرة مثيرة للاهتمـام ولكنها مضاربة ، أصبحت الآن حقيقية وضرورية للميزة العسكرية المسـتقبلية. كما بدأ كبار القادة العسكريين وخبراء الدفاع في الاتفـاق ، وإن كان ذلك متأخراً ، على أنه عندما يتعلق الأمر بهذه التهديدات ، فإن الولايات المتحدة تتخلف بشـكل

خطير.

هـذا الواقـع يتطلـب أكثر من ثورة فـي التكنولوجيا. يتطلب ثورة في التفكير. ويجب أن يركز هذا التفكير بشـكل أكبـر على كيفية معارك القـوات الأمريكية مع ما تحاربها. المشـكلة هي عدم كفاية الإنفاق على الدفاع ؛ إنها مواجهة الجيش الأمريكي من قبل خصومه باسـتراتيجيات متفوقة. الولايـات المتحـدة ، بكلمات أخرى ، تلعب لعبة خاسـرة.

السـؤال ، بناءً على ذلك ، ليس كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تحسن قـدرة الجيـش الأمريكي علـى فعل مـا يفعله بالفعل ، ولكـن كيف يمكنه تمكينـه من العمل بطـرق جديدة. إذا لم يجيب مسـؤولو الدفاع الأمريكيون على هذا السؤال ، فستظل هناك ثورة في الشؤون العسـكرية. لكنها ستفيد الآخرين في المقام الأول.

لا يزال من الممكن للولايات المتحدة أن تتكيـف وتنجح ، لكن حجم التغيير المطلـوب هائل. تم تعطيـل النموذج التقليدي للقوة العسـكرية الأمريكية ، كما كان نموذج عملBlockbuster وسط صعود الأمازون و Netflixإن الجيـش الذي يتألـف من أعداد صغيرة من الأنظمـة الكبيـرة والمكلفـة ، والمجهزة بكثافـة ، والتي يصعب اسـتبدالها ، لن ينجو في ساحات القتال المستقبلية ، حيث ستنشـر أسـراب الآلات الذكية العنف بأحجام أكبر وبسـرعة أكبر من أي وقت مضى. سـيتطلب النجاح نوعًا مختلفًا من الأنظمة العسـكرية ، واحـدة مبنية على أعداد كبيـرة من الأنظمـة الصغيرة وغير المكلفة والمسـتهلكة وذاتية الاسـتقلال. الولايـات المتحدة لديهـا المال ورأس المال البشـري والتكنولوجيا لتجميع هذا النوع من القوات العسكرية. والسؤال هو ما إذا كان لديه الخيال والتصميم.

تقنيات جديدة ومشاكل قديمة

الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشـئة الأخرى ستغير طريقة خوض الحرب ، لكنها لن تغير طبيعتها. سواء كانت تتضمن أقواس طويلة أو شـفرة مصدر ، سـتكون الحرب دائمًا عنيفـة وذات دوافع سياسـية ، وتتكـون من نفس الوظائف الأساسية الثلاثة التي يتعلمها المجندون الجدد في التدريب الأساسي: الحركة ، إطلاق النار ، والتواصل.

تسـتلزم الحركة في الحرب الاختباء والسـعي (يحاول المهاجمون تجنب الكشـف ؛ يحاول المدافعون اكتشـافهم) والاختراق والصد (يحـاول المهاجمون الدخول إلى فضاء المعارضين ؛ ويحاول المدافعون منعهم من الوصول). لكن في عالم أصبح مستشـعرًا عملاقًا واحدًا ، سيكون الإخفاء والاختـراق - ليس من السـهل مطلقًا في الحـرب - أكثر صعوبة ، إن لم يكن مسـتحيلًا. إن كميـة البيانات التي يتم إنشاؤها بواسـطة الأجهزة المتصلة بالشبكة ، والتي يطلق

تستلزم الحركة في الحرب الاختباء والسعي (يحاول المهاجمون تجنب الكشف ؛ يحاول المدافعون اكتشافهم) والاختراق والصد (يحاول المهاجمون الدخول إلى فضاء المعارضين ؛ ويحاول المدافعون منعهم من الوصول). لكن في عالم أصبح مستشعرًا عملاقًا واحدًا ، سيكون الإخفاء والاختراق - ليس من السهل مطلقًا في الحرب - أكثر صعوبة ، إن لم يكن مستحيلًا.

عليها ‹إنترنت الأشـياء› ، تتضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١. والأهـم مـن ذلك ، أن انتشـار أجهزة الاستشـعار التجارية منخفضة التكلفة التي يمكنها اكتشاف المزيد من الأشياء بشـكل أكثر وضوحًا عبر مسافات أكبر هو توفر بالفعـل مراقبة عالمية في الوقـت الحقيقي أكثر مما كانت موجـودة في أي وقت فـي التاريخ. هذا صحيح بشـكل خاص في الفضاء في الماضـي ، تطلبت التكاليف العالية لإطلاق الأقمار الصناعية من أن تكون كبيرة ومكلفة ، ومصممـة للمدار لعقود. ولكن عندما يصبح الوصول إلى الفضاء أرخص ، أصبحت الأقمار الصناعية أشبه بالهواتف المحمولة - أجهـزة منتجة بكميات كبيرة تسـتخدم لبضع سـنوات ثم يتم استبدالها. تعمل شـركات الفضاء التجارية بالفعـل على إرسـال مئات الأقمـار الصناعيـة الصغيرة الرخيصة. قريباً ، سـيكون هناك الآلاف مـن هذه الأقمار الصناعية ، مما يوفر نظرة غير مترابطة على العالم بأسره. التكنولوجيا الشبح يعيش في الوقت المقترض.

علاوة على ذلك ، فإن أجهزة الاستشـعار التي تستخدم الخواص الغريبـة للجزيئات دون الذرية ، مثل قدرتها على أن تكون في مكانين مختلفين في وقت واحد - سـوف تكون

في نهاية المطاف قادرة على اكتشاف الاختلالات في البيئة ، مثل إزاحة الهواء حول الطائرة. أو الماء حول الغواصات. من المرجح أن تكون المستشعرات الكمومية أول تطبيق صالح للاستعمال في علوم الكم ، ولا تزال هذه التكنولوجيا متوقفة منذ سنوات عديدة. ولكن بمجرد إرسال مجسات الكم ، لن يكون هناك مكان للاختباء.

سوف يتسم مستقبل الحركة أيضًا بعودة الكتلة إلى ساحة المعركة ، بعد عقود عديدة كان الاتجاه يسير فيها في الاتجاه المعاكس - نحو التركيز على الجودة على الكمية - حيث أن التكنولوجيا تمكن المزيد من الأنظمة من الحركة و البقاء في الحركة في المزيد من الأماكن. ستقوم أجهزة الاستشعار في كل مكان بتوليد كميات أكبر من البيانات بشكل كبير ، والتي بدورها ستدفع إلى تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي. عندما تصبح الآلات أكثر استقلالية ، ستكون الجيوش قادرة على إرسال المزيد منها في أحجام أصغر وبتكاليف أقل. التطورات الجديدة في توليد الطاقة والتخزين وفي الدفع الفائق السرعة ستسمح لهذه الأنظمة الأصغر بالسفر إلى مسافات أبعد وأسرع من أي وقت مضى. عندما يكون هناك مدمرة واحدة ، على سبيل المثال ، يمكن أن يشهد المستقبل القريب عشرات السفن ذاتية الحكم التي تشبه القوارب الصاروخية ، جاهزة للضرب مع ظهور الأهداف.

ستعمل التكنولوجيا أيضًا على تغيير كيفية بقاء هذه الأنظمة في حالة حركة. اللوجيستية - القدرة على تزويد القوات بالطعام والوقود والاستبدال - كانت تقليديا العامل المقيد في الحرب. لكن الجيوش تحتاج إلى وقود أقل وبدون طعام. أساليب التصنيع المتقدمة ، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد ، ستقلل من الحاجة إلى شبكات لوجستية عسكرية واسعة ومحفوفة بالمخاطر ومكلفة من خلال تمكين إنتاج السلع المعقدة في نقطة الطلب بسرعة وبتكلفة رخيصة وبسهولة.

في تغيير أكثر عمقا ، سوف يظهر الفضاء كنطاق خاص به من حرب المناورة. حتى الآن ، استحالة شبه مستحيلة للتزود بالوقود المركبة الفضائية إلى حد كبير في الدوران حول الأرض. ولكن لأنه أصبح من الممكن ليس فقط تزويد خط الوسط للمركبات الفضائية بالوقود فحسب ، ولكن أيضًا لبناء وخدمة الأقمار الصناعية في الفضاء ، ومعالجة البيانات في المدار ، والتقاط الموارد والطاقة في الفضاء لاستخدامها في الفضاء (على سبيل المثال ، عن طريق استخدام مصفوفات شمسية واسعة النطاق أو استكشاف الكويكبات) ، سوف تصبح العمليات الفضائية أقل اعتمادا على الأرض. ستكون المركبة الفضائية قادرة على المناورة والقتال ، ويمكن أن تدخل الأسلحة المدارية الأولى إلى ساحة المعركة. التكنولوجيا للقيام بالكثير من هذا موجودة بالفعل.

ميليشيات الغد

التكنولوجيا سوف تغير جذريًا أيضًا كيف تطلق الجيوش النار ، حرفيًا ومجازيًا. ستصبح الهجمات الإلكترونية ، والتشويش على الاتصالات ، والحرب الإلكترونية ، وغيرها من الهجمات على برامج النظام ، بنفس أهمية الهجمات التي تستهدف أجهزة النظام ، إن لم يكن أكثر من ذلك. سوف يتسارع معدل إطلاق النار ، أو مدى سرعة إطلاق النار ، بفضل التقنيات الجديدة مثل الليزر ، وأجهزة الميكروويف عالية الطاقة ، وغيرها من أسلحة الطاقة الموجهة. ولكن ما الذي سيزيد بالفعل معدل إطلاق النار هو أنظمة ذكية تقلل بشكل جذري الفترة الزمنية بين الوقت الذي يمكن فيه تحديد الأهداف ومتى يمكن مهاجمتها. نشأ في ساحة المعركة المستقبلية الأكثر صرامة في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ ، حيث اختصرت روسيا لمجرد دقائق بين الوقت الذي تكتشف فيه طائراتها بدون طيار اكتشاف القوات الأوكرانية لأول مرة وعندما تقصف مدفعيتها الصاروخية الدقيقة تلك القوات على الخريطة.

ستكون جيوش المستقبل قادرة أيضاً على إطلاق النار أكثر من تلك الموجودة اليوم. في النهاية ، ستكون الذخائر التي تفوق سرعة الصوت (الأسلحة التي تسير بأكثر من خمسة أضعاف سرعة الصوت) والأسلحة الفضائية قادرة على ضرب أهداف في أي مكان في العالم على الفور تقريبًا. ستكون الجيوش قادرة على مهاجمة المجالات ذات مرة التي يُفترض أنها ملاذات ، مثل الشبكات الفضائية واللوجستية. لن تكون هناك مناطق خلفية أو ملاذات آمنة بعد الآن. لن تتمكن أسراب الأنظمة الذاتية فقط من إيجاد أهداف في كل مكان ؛ سيكونون أيضًا قادرين على إطلاق النار عليهم بدقة. سيكون للقدرة على الحصول على كمية ونوعية في الأنظمة العسكرية آثار مدمرة ، خاصة وأن التكنولوجيا تجعل الحمولات الفتاكة أصغر.

أخيرًا ، الطريقة التي تتواصل بها الجيوش ستتغير جذريًا. لن تنجو شبكات الاتصالات التقليدية - هياكل محورية ذات نقاط ضعف فردية ضعيفة. بدلاً من ذلك ، سوف تدفع التكنولوجيا وظائف الاتصالات الحيوية إلى حافة الشبكة.

سيكون بإمكان كل نظام مستقل معالجة ومعالجة المعلومات التي يجمعها بمفرده ، دون الاعتماد على مركز قيادة. سيمكن ذلك من إنشاء شبكات موزعة جذريًا تكون مرنة وقابلة لإعادة التشكيل.

التكنولوجيا هي أيضا قلب النموذج الحالي للقيادة والسيطرة. واليوم ، حتى النظام الذي يفترض أنه غير مأهول يتطلب عشرات الأشخاص لتشغيله عن بُعد ، وصيانته ، ومعالجة البيانات التي يجمعها. ولكن عندما تصبح الأنظمة أكثر استقلالية ، سيكون بإمكان شخص واحد تشغيل أعداد أكبر منها بمفرده. عرضت مراسم افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٨ ، في كوريا الجنوبية ، عرضًا تقديميًا لهذه التكنولوجيا عندما تعاونت ١٢١٨ طائرة بدون طيار ذاتية الحكم مع أضواء لتشكيل صور معقدة في سماء الليل فوق بيونغتشانغ.

أبعد من ذلك ، التقنيات الأخرى سوف تغير الاتصالات العسكرية. ستكون شبكات المعلومات القائمة على تقنية 5G قادرة على نقل كميات أكبر من البيانات بسرعة أكبر بكثير. وبالمثل ، فإن نفس العلوم الكمومية التي ستحسن أجهزة الاستشعار العسكرية ستحول الاتصالات والحوسبة. الحوسبة الكمومية - القدرة على استخدام الخواص غير الطبيعية للجسيمات دون الذرية لزيادة قوة المعالجة أضعافا مضاعفة - سوف تجعل طرق التشفير الممكنة غير قابلة للكسر ، بالإضافة إلى إعطاء الجيوش القدرة على معالجة أحجام البيانات وحل فئات المشاكل التي تتجاوز القدرة من أجهزة الكمبيوتر الكلاسيكية.

والأكثر إثارة من ذلك هو أن ما يسمى تقنية واجهة الدماغ الحاسوبية تمكن البشر بالفعل من التحكم في الأنظمة المعقدة ، مثل الأطراف الاصطناعية الآلية وحتى الطائرات غير المأهولة ، بإشاراتهم العصبية. ببساطة ، أصبح من الممكن للمشغل البشري التحكم في عدة طائرات بدون طيار ببساطة عن طريق التفكير في ما يريدون أن تفعله هذه الأنظمة.

مجتمعين ، ستحل كل هذه التقنيات محل افتراضات عمرها عقود ، وحتى قرون ، حول كيفية عمل الجيوش. إن الجيوش التي تتبنى هذه التقنيات وتتكيف معها ستهيمن على من لا يفعلون ذلك. في هذا الصدد ، يواجه الجيش الأمريكي مشكلة كبيرة.

لعبة خاسرة

منذ نهاية الحرب الباردة ، استند نهج الولايات المتحدة في إسقاط القوة العسكرية ضد القوى الإقليمية إلى سلسلة من الافتراضات حول كيفية اندلاع الصراعات. يفترض الجيش الأمريكي أن قواته ستكون قادرة على التحرك دون عوائق إلى مواقع أمامية وأنها ستكون قادرة على بدء الأعمال العدائية في الوقت الذي تختاره. وهي تفترض أن قواتها ستعمل في بيئات متساهلة - وأن الخصوم لن يكونوا قادرين على الطعن في حرية تنقلهم في أي مجال. إنه يفترض أن أي ميزة كمية قد يمتلكها خصم سوف يتم التغلب عليها من خلال قدرته الفائقة على تجنب الاكتشاف واختراق دفاعات العدو وضرب الأهداف. ويفترض أن القوات الأمريكية سوف تعاني من خسائر قليلة في القتال.

أدت هذه الافتراضات إلى قوة مبنية على أعداد صغيرة نسبيًا من الأنظمة الكبيرة والمكلفة والتي يصعب استبدالها والتي تم تحسينها لنقلها بالقرب من أهدافها ، وإطلاق النار بعدد محدود من المرات ولكن بدقة فائقة ، والتواصل مع الإفلات من العقاب . فكر في الطائرات الشبح التي تسير مباشرة إلى وسط بلغراد أو بغداد. والأكثر من ذلك ، أن الأنظمة مثل هذه تعتمد على الاتصالات واللوجستيات وشبكات الأقمار الصناعية التي تكاد تكون معزولة تمامًا ، لأنها مصممة وفق فرضية أنه لن يكون بمقدور أي خصم مهاجمتها.

هذا المشروع العسكري وافتراضاته الأساسية أصبحت موضع تساؤل. على مدار العقدين الماضيين ، بينما ركزت الولايات المتحدة على خوض الحروب في الشرق الأوسط ، فإن منافسيها - وخاصة الصين ، وكذلك روسيا - يقومون بتشريح طريقهم في الحرب وتطوير ما يسمى بـ ‹منع الوصول / إنكار المنطقة› (أو قدرات A٢ / AD) لاكتشاف أنظمة الولايات المتحدة في كل مجال وتغلب عليها بإطلاقات كبيرة من النار بدقة. ببساطة ، يقوم المنافسون الأمريكيون بإرسال كميات كبيرة من الأسلحة بملايين الدولارات لتدمير الأنظمة العسكرية الأمريكية التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

بدأت الصين أيضًا العمل على المشروعات الضخمة المصممة لوضعها كرائد عالمي في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى. ليس هذا التعهد عسكريًا بشكل حصري ، ولكن كل واحد من هذه المشروعات الضخمة ذات التكنولوجيا المتقدمة له تطبيقات عسكرية ويفيد جيش التحرير الشعبي في ظل مبدأ ‹الانصهار العسكري المدني›.

في حيــن أن الجيش الأمريكي لا يــزال يعامل إلى حد كبير بياناته مثل المحــرك العادم - نتيجة ثانوية عديمة الفائدة - تتحرك الصين بحماس استبدادي لتخزين بياناتها مثل النفط ، حتى تتمكن من تشغيل الأنظمة العسكرية المستقلة وذكية التي ترى أنها حاسمة للهيمنة في الحرب المستقبلية.

إن موقــف الولايات المتحدة ، المريع بالفعل ، يتدهور بســرعة. وفقًا لتقرير عــام ٢٠١٧ الصادر عن RAND Corporation ، خلــص إلى ‹الولايــات المتحدة› وفي نفس العــام ، أطلق الجنرال جوزيف دانفورد ، رئيس هيئة الأركان المشــتركة ، ناقوس الخطر بعبارات صارمة: ‹في غضــون بضع ســنوات ، إذا كانت القوات قد تخســر ، في ظــل افتراضات معقولة ، الحرب القادمــة التي يُطلب منهم خوضهــا›. نحن لا نغير المســار ، وســوف نفقــد ميزتنا التنافسية النوعية والكمية. ‹

الخطر الأكبر بالنســبة للولايات المتحدة هو تآكل الردع التقليــدي. إذا اعتقد القــادة في بكين أو موســكو أنهم قد يفوزون في حرب ضد الولايات المتحدة ، فإنهم سيواجهون مخاطر أكبر ويضغطون على مصلحتهم. سيتخذون إجراءات تقوض بثبات التزامــات الولايات المتحدة تجاه حلفائها من خلال التشكيك في ما إذا كانت واشنطن سترسل حقًا جيشها للدفاع عن دول البلطيق أو الفلبين أو تايوان أو حتى اليابان أو كوريا الجنوبية. سوف يحاولون شق طريقهم بأي وسيلة ضرورية ، من الدبلوماســية القسرية والابتزاز الاقتصادي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وسيعملون بشــكل ثابت على تقوية مجالات نفوذهــم ، وتحويلهم إلى مناطــق أكثر مضيافًــا للأيديولوجية الاســتبدادية ، ودول المراقبة ، والرأسمالية المحسوبة. بمعنى آخر ، سيحاولون ، كمــا أوصى الخبير الاســتراتيجي العســكري صن تزو ، ‹الفوز دون قتال›.

المستقبل هنا

لا تــزال الولايــات المتحدة تراهن على أنــه من خلال رفع مستوى أنظمتها العسكرية التقليدية تدريجياً ، يمكن أن تظل مهيمنة لعقود قادمة. قد يقترب هذا النهج من الوقت ، لكنه لن يســمح للجيش الأمريكي باستعادة تفوقه على منافسيه. مضاعفة الوضع الراهن هو بالضبط ما يريده المنافســون لواشــنطن أن تفعلــه: إذا كانت الحكومــة الأمريكية تنفق المزيد من الأموال بنفــس الطريقة وبنفس الطريقة ، فإنها ببساطة ستضع أهدافًا أكثر لمنافسيها مع إفلاس نفسها.

لقــد حــان الوقت للتفكير بشــكل مختلف ، ويجب على مخططي الدفاع في الولايات المتحدة البدء باعتماد افتراضات أكثر واقعية. يجب أن يفترضوا أن القوات الأمريكية ستقاتل في بيئات متنازع عليها بشــدة ضد خصــوم متقدمين تقنياً ، ومــن غيــر المرجح أن يتجنبوا الكشــف عنهــا في أي مجال ، وأنها ستخســر أعدادًا كبيرة من الأنظمة العسكرية في القتال. يجب على واشــنطن أيضًــا إبعاد فكرة أن هدف التحديث العسكري هو مجرد اســتبدال المنصات العسكرية التــي اعتمدت عليهــا منذ عقود ، مثل الطائــرات المقاتلة وناقلات الطائرات ، بنســخ أفضل من نفس الأشــياء. يجب أن تركز بدلاً من ذلك على كيفية شــراء الأنظمة التي يمكن دمجها في شــبكات أو قتل سلاســل لتحقيق نتائج عسكرية معينة ، مثل التفوق الجوي أو السيطرة على البحار. أخيرًا ، يجب عكس الاعتقاد القديم بأن البرامج تدعم الأجهزة فقط: ســيتم تمييز الجيوش المستقبلية بجودة برامجها ، وخاصة ذكائها الاصطناعي.

كيف سيكون شكل الجيش المبني على هذه الافتراضات؟ أولاً ، ســتحتوي على كميات كبيرة مــن الأنظمة الأصغر: أســراب من الآلات الذكية التي توزع الاستشعار والحركة وإطلاق النار والاتصالات بعيــداً عن نقاط الضعف الفردية الهشــة والخروج إلى أطراف الشبكات الواسعة والمشتتة. مثل هذا النهج من شــأنه أن يفرض تكاليف على المنافسين ، حيــث أنهم لــن يكونوا قادرين علــى التركيز على بعض الأهداف الكبيرة وســيحتاجون بدلاً من ذلك إلى اســتهداف أشياء كثيرة على مساحات أكبر.

ثانياً ، ســتكون هذه النظم رخيصة الثمن ومســتهلكة ، مما يجعل من الســهل تحمل خســائر كبيرة في القتال. إذا تطلب الأمر من منافســي الولايات المتحدة مزيدًا من الوقت والمال لتدمير الأنظمة الأمريكية أكثر من الولايات المتحدة لتحل محل تلك الأنظمة ، فســتفوز الولايات المتحدة بمرور الوقت.

أخيرًا ، ســتكون هذه الأنظمة غير مأهولة ومســتقلة إلى الحد الذي يكون مقبولًا من الناحية الأخلاقية. يعد إبقاء البشر على قيد الحياة وآمنًا ومريحًا داخل الماكينات مكلفًا - ولا أحد يريد أن يدفع الثمن النهائي للحياة البشرية المفقودة. أنظمة الحكم الذاتي أرخص إلى الميدان وأرخص أن تخسره. يمكنهــم أيضًا تحرير البشــر من أداء الأعمــال التي يمكن للآلات تحســين أدائها ، مثل معالجة بيانات المستشــعرات الخام أو تخصيص المهام بين الأنظمة العســكرية. سيثبت

تحرير الأشـخاص من هذا العمل أهميـة بالغة لإدارة حجم وسرعة ساحة المعركة الحديثة ، ولكن أيضًا لتمكين الناس مـن تركيز المزيد من الطاقة على اتخاذ القرارات الأخلاقية بشـأن النتائج المقصودة للحـرب وبهذه الطريقة ، لا يمكـن لمزيد من الحكم الذاتي أن يعزز الفعالية العسـكرية فحسب ؛ يمكن أن تسـمح أيضًا لعدد أكبر من البشر بإيلاء اهتمام أكبر لأخلاق الحرب أكثر من أي وقت مضى

بنـاء هـذا النوع من الجيش أمر غير مرغوب فيه فقط ؛ لقد أصبح ممكنا مـن الناحية التكنولوجية. يمتلك الجيش الأمريكي بالفعل عددًا مـن البرامج قيد التطوير تهدف إلى تحقيـق مثل هذه القوة المسـتقبلية ، بدءًا من الطائرات المستقلة منخفضة التكلفة إلى المركبـات غير المأهولة التي تعمل تحت الماء والتي يمكن أن تؤلف شـبكة ذكية مـن الأنظمة أكثر مرونة وقادرة من البرامج العسكرية التقليدية. في الوقت الحالي ، لا يمكن لأي مـن هذه الأنظمـة أن يكون مثل البرامج القديمـة مثل F-٣٥ Joint Strike Fighter أو غواصة فرجينيا ، لكنها تحمل أيضًا جزءًا صغيرًا من التكاليف. يجب ألا يكون الهدف هو شراء المزيد من المنصات الفردية ولكن شراء سلاسل قتل أسرع. يمكن للأموال المسـتثمرة حاليًا في نظام قديم واحد شـراء العشرات من الأنظمة المستقلة التي تضيف إلى قدرة فائقة.

فشل التخيل

التحديث العسـكري من هذا النوع لن يحدث في وقت واحد. قد تعتمـد الأنظمة المسـتقلة على الأنظمـة القديمة ، بما في ذلـك حاملات الطائرات ، لبعض الوقت في المسـتقبل. ولكن حتى هذا سـيتطلب تغييرات كبيـرة في كيفية تكوين النظم التقليدية وتشـغيلها. يريد بعض القادة في الكونغرس والسـلطة التنفيذية تبني هذه التغييرات ، وهذا أمر مشجع. ولكن إذا فشـل هذا التحول ـ وكانت احتمالات ذلك مرتفعة بشكل غير مقلق ـ فسوف يفشل على الأرجح لأسباب أخرى غير المعارضة الأخلاقية التي هي محور المناقشات الحالية ، والتي تسعى إلى ‹حظر الروبوتات القاتلة› أو ضمان عدم قيام شركات التكنولوجيا التجارية بأي شيء لصالح الجيش الأمريكي.

هنـاك مخـاوف أخلاقيـة خطيرة. يتطلب الاسـتخدام العسـكري للتكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي نقاشًـا حاذقًا ، ولكن لا ينبغي اختزال هذا النقاش إلى قرار ثنائي بين التحكم البشـري والآلة. إذا تم وضع إطار واضح ، فيمكـن الإجابـة على العديـد من الأسـئلة التكنولوجية والأخلاقيـة التي تواجه صناع السياسـة في نطاق القانون والممارسـة الحالية. على سـبيل المثـال ، يمكن أن يوفر المفهـوم القانوني لـ ‹مناطق الأعمال العدائية النشـطة› ، والتـي يتم فيها تخفيض عتبة اسـتخدام العنف في مناطق جغرافية محدودة ، إجابات مفيدة على المعضلات الأخلاقية التي تشكلها الأسلحة المستقلة الفتاكة.

إن التحـدي الحقيقي الذي يواجه صناع السياسـة هو

هناك مخاوف أخلاقية خطيرة. يتطلب الاستخدام العسكري للتكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي نقاشًا حاذقًا ، ولكن لا ينبغي اختزال هذا النقاش إلى قرار ثنائي بين التحكم البشري والآلة

كيفيـة إرفاق الآلات الذكية بقصد بشـري ، وهذه ليسـت مشكلة جديدة. وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيا الجديدة سـتقدم معضلات أخلاقية ، إلا أنها ستساعد أيضًا في حلها. ستمكّن الأنظمة الذاتية البشر من قضاء وقت أقل في مشاكل الهيـاج ومزيد مـن الوقت على المشـكلات الأخلاقية. من المرجح أن تصبح الآلات الذكية أكثر قدرة على التمييز بين الدبابـات والمركبات الأخرى ، لكن الخطر الأكبر في الوقت الحالي هو أن الأميركيين سـوف يتحركون ببطء شديد ولا يثقون بما فيه الكفاية ، خاصة وأن الصين وروسيا تسيران فـي مخاوف أخلاقية أقل من الولايـات المتحدة. ما لم تكن واشـنطن مسـتعدة للتنازل عن هذه الميزة من جانب واحد لمنافسـيها ، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تصاب بالشلل بسبب الأسئلة الخاطئة.

إذا فشـلت الولايات المتحدة في الاسـتفادة من الثورة الجديدة في الشـؤون العسكرية ، فسـيكون ذلك أقل نتيجة لعقليـة الوضع القائـم علـى المخاطرة التي تنتشـر في مؤسساتها المحلية

هـذا مـا أطلق عليه السـناتور جـون ماكين ، وهو جمهـوري من ولاية أريزونا ، ذات يوم ‹مجمع الكونجرس العسـكري الصناعي› ، وتعتمد سبل عيشـه بالكامل على

تطوير أنظمة الدفاع التقليدية وإنتاجها واكتسابها وتشغيلها وصيانتها بطرق تقليدية. قد يبدو البعض في هذا المجمع مرحبًا بالتقنيات المتقدمة الآن لأنهم ما زالوا لا ينظرون إليهم على أنهم تهديدات. لفترة انتقالية ، ستدعم التقنيات المتقدمة بالفعل الأنظمة التقليدية بدلاً من استبدالها. ولكن عندما يرى أنصار الأنظمة التقليدية الآلات الذكية بديلاً لتلك الأنظمة ، فإنهم سيقاومون التغيير. البيروقراطيون الذين يستمدون القوة من سيطرتهم على النظام الحالي يبغضون تغييره. الطيارون العسكريون وسائقي السفن ليسوا أكثر رغبة في فقدان وظائفهم أمام الآلات الذكية أكثر من عمال المصانع. ترحب شركات الدفاع التي تصنع المليارات التي تبيع الأنظمة التقليدية بنفس القدر من الاضطرابات في نموذج أعمالها. وبما أن كل هذه المقاومة تترجم حتماً إلى ناخبين ساخطين ، فإن أعضاء الكونغرس سيكون لديهم حوافز هائلة لإعاقة التغيير.

سيتطلب التغلب على هذه العقبات قيادة على أعلى مستويات الحكومة لتحديد أولويات واضحة ، ودفع التغيير في المؤسسات المقاومة ، وإعادة تشكيل هياكل الحوافز الخاصة بهم ، وإعادة صياغة ثقافاتهم. قد يكون هذا أكثر مما يمكن توقعه ، خاصة وسط الاضطرابات السياسية الحالية في واشنطن. هناك العديد من القادة المؤهلين وذوي النوايا الحسنة في البنتاغون والكونغرس والقطاع الخاص الذين يعرفون أن برنامج الدفاع الأمريكي بحاجة إلى التغيير. ولكن في كثير من الأحيان ، يفتقر القادة الذين يفهمون المشكلة على أفضل وجه إلى القدرة على معالجتها بالمقياس المطلوب ، في حين أن أولئك الذين يتمتعون بأكبر قدر من القوة إما لا يفهمون المشكلة أو لا يعرفون ماذا يفعلون بها. يشير هذا إلى مشكلة أوسع نطاقًا: الافتقار الأساسي للخيال. لا يعتقد القادة الأمريكيون ببساطة أن الولايات المتحدة يمكن أن تُزاح كقوة عسكرية بارزة في العالم ، ليس في المستقبل البعيد ولكن في القريب العاجل. ليس لديهم الرؤية أو الشعور بالإلحاحية اللازمة لتغيير الوضع الراهن. إذا ساد هذا الموقف ، فلن يأتي التغيير من خطة منسقة ولكن نتيجة لفشل كارثي ، مثل الهزيمة الأمريكية في حرب كبرى. ولكن بحلول ذلك الوقت ، ربما يكون قد فات الأوان لتغيير المسار. إن الثورة في الشؤون العسكرية لن تكون اتجاهاً تستخدمه الولايات المتحدة لردع الحرب ودعم السلام بل سبب تدمير الولايات المتحدة.

المصدر:
Christian Brose, The New Revolution in Military Affairs, May/June 2019 Issue, https://www.foreignaffairs.com/articles/201916-04-/new-revolution-military-affairs.

ملف العدد

- القوة الناعمة الامريكية في عصر ترامب .
- إستراتيجية ترامب لإيران تفتقد الى التوقعات الإقليمية.
- العالم المفتوح...مايمكن ان تحققه امريكا بعد ترامب .
- مامدى خطورة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران .
- امريكا ليست قوية ..انتهى عهد الاحادية.. واشنطن هي اخر من يدرك ذلك.
- إيران تتخلى عن اصدقائها ، ايضاً.
- الهند تنتظر بحذر للحصول على التجارة الامريكية .
- تصنيف جماعة الاخوان المسلمين منظمة أرهابية أجنبية يضر أمريكا.
- هذه المره مختلفه...
  لماذا السياسية الخارجية للولايات المتحدة لن تتعافى ابداً ؟.
- المواجهة الامريكية الإيرانية : كيف وصلنا الى هنا؟

القوة الناعمة الأمريكية في عصر ترامب

بقلم:جوزيف ناي
ترجمة رؤى خليل سعيد

يجـــادل الكثيرون في الإدارة الأمريكية الحالية بأن القوة الناعمة لا تهم كثيرًا. تتعاون البلدان مـــن أجل المصلحـــة الذاتية. ولكن هذا لا يفوت نقطة حاســـمة: التعاون هو مســـألة درجة، والدرجة تتأثر الجاذبية أو الطرد، وليس فقط الأسلحة والعقوبات.
لـــم تبد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اهتمامًا كبيرًا بالدبلوماســـية العامة. ومع ذلك، فإن الدبلوماســـية العامة ـ وهي الجهود التي تبذلها الحكومة للتواصل المباشـــر مع جمهور الدول الأخرى ـ تعد واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستخدمها صناع السياسة لتوليد القوة الناعمة، وثورة المعلومات الحالية تجعل مثل هذه الأدوات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

تظهر استطلاعات الرأي ومؤشر بورتلاند سوفت باور ٣٠ أن القـــوة الناعمة الأمريكية قد انخفضـــت منذ بداية ولاية ترامب. يمكن أن تســـاعد تغريدات في وضع جدول الأعمال العالمي، لكنها لا تنتج قوة لينة إذا لم تكن جذابة للآخرين.
يجيب المدافعـــون عن ترامب بأن القوة الناعمة ـ ما يحدث في عقول الآخرين ـ ليســـت ذات صلة ؛ القوة الصلبة فقط، بأدواتها العســـكرية والاقتصادية، هـــي المهمة. في مـــارس ٢٠١٧، أعلن مدير ميزانية ترامب، ميك مولفاني، «ميزانيـــة القوة الصلبـــة» التي كانت ســـتخفض التمويل لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بنسبة تقارب ٣٠ ٪.
لحسن الحظ، القادة العســـكريون يعرفون أفضل. قبل شهر من إعلان مولفاني، حذر وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس الكونغرس، «إذا كنت لا تمول وزارة الخارجية بالكامل، فأنا بحاجة إلى شراء المزيد من الذخيرة في نهاية المطاف.» كما أشـــار هنري كيسنجر ذات مرة، فإن النظام الدولي لا يعتمد فقط على توازن القـــوة الصلبة، ولكن أيضًا على تصورات الشرعية، والتي تعتمد بشكل أساسي على القوة الناعمة.
دائمًـــا ما يكـــون لثـــورات المعلومات عواقـــب اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة ـ شاهد التأثيرات الدراماتيكية لمطبعة غوتنبرغ على أوروبا في القرنين الخامس عشـــر والسادس عشر. يمكن للمرء تحديد تاريخ ثورة المعلومات الحالية منذ الســـتينيات وظهـــور «قانون مور»: يتضاعف عدد الترانزســـتورات الموجودة على شريحة الكمبيوتر كل عامين تقريبًا. ونتيجة لذلك، زادت قوة الحوســـبة بشـــكل كبير، وبحلـــول بداية هذا القرن كلفت ٠,١ ٪ مما فعلت في أوائل السبعينات.
فـــي عام ١٩٩٣، كان هناك حوالـــي ٥٠ موقعًا في العالم ؛ بحلول عام ٢٠٠٠، تجاوز هذا العدد خمسة ملايين. اليوم، يوجد أكثر من أربعة مليارات شـــخص متصلين بالإنترنت ؛

من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٥-٦ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٢٠، وسيقوم «إنترنت الأشياء» بتوصيل عشرات المليارات من الأجهزة. يحتوي Facebook على مستخدمين أكثر من عدد سكان الصين والولايات المتحدة مجتمعين.

في مثل هذا العالم، تصبح القدرة على جذب وإقناع ذات أهمية متزايدة. ولكن منذ زمن بعيد، كانت الأيام تتم فيها الدبلوماسية العامة بشكل رئيسي من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني. أدت التطورات التكنولوجية إلى انخفاض كبير في تكلفة معالجة المعلومات ونقلها. والنتيجة هي انفجار المعلومات، الذي أنتج «مفارقة الوفرة»: وفرة المعلومات تؤدي إلى ندرة الانتباه.

عندما يصبح حجم المعلومات التي تواجه الناس غالبًا، يكون من الصعب معرفة ما يجب التركيز عليه. تم تصميم خوارزميات الوسائط الاجتماعية للتنافس على الاهتمام. تصبح السمعة أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي، وغالباً ما تركز الصراعات السياسية، المستنيرة بالارتباطات الاجتماعية والأيديولوجية، على خلق وتدمير المصداقية. يمكن لوسائل الإعلام الاجتماعية أن تجعل المعلومات الخاطئة تبدو أكثر مصداقية إذا كانت تأتي من «أصدقاء». كما أظهر تقرير المستشار الخاص الأمريكي روبرت مولر بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، فإن هذا مكّن روسيا من تسليح وسائل التواصل الاجتماعي الأمريكية.

لطالما كانت السمعة مهمة في السياسة العالمية، لكن المصداقية أصبحت مورداً أكثر أهمية للقوة. المعلومات التي يبدو أنها دعاية قد لا يتم تهميشها فحسب، بل قد تتحول أيضًا إلى نتائج عكسية إذا قوضت سمعة البلد بالمصداقية - وبالتالي قللت من قوتها الناعمة. ويتم قياس فعالية الدبلوماسية العامة عن طريق تغيير العقول (كما يتضح في المقابلات أو استطلاعات الرأي)، وليس بالدولار الذي يتم إنفاقه أو عدد الرسائل المرسلة.

يمكن للسياسات الداخلية أو الخارجية التي تبدو متعجرفة أو غير مبالية بآراء الآخرين أو تستند إلى مفهوم ضيق للمصالح الوطنية أن تقوض القوة الناعمة. على سبيل المثال، كان هناك انخفاض حاد في جاذبية الولايات المتحدة في استطلاعات الرأي التي أجريت بعد غزو العراق في عام ٢٠٠٣. في سبعينيات القرن العشرين، اعترض الكثير من الناس حول العالم على حرب الولايات المتحدة في فيتنام، وعكس مكانة أمريكا العالمية عدم شعبية تلك السياسة.

يجادل المتشككون في أن مثل هذه الدورات تظهر أن القوة الناعمة لا تهم كثيرًا ؛ تتعاون البلدان من أجل المصلحة الذاتية. لكن هذه الحجة تفوت نقطة حاسمة: التعاون هو مسألة درجة، وتتأثر درجة من الجاذبية أو الطرد.

لحسن الحظ، لا تعتمد القوة الناعمة لبلد ما على سياساتها الرسمية فحسب، بل تعتمد أيضًا على جاذبية مجتمعها المدني. عندما كان المتظاهرون في الخارج يتظاهرون ضد حرب فيتنام، غنوا في كثير من الأحيان «سنهزم»، نشيد حركة الحقوق المدنية الأمريكية. بالنظر إلى التجربة السابقة، هناك كل الأسباب وراء الأمل في أن تستعيد الولايات المتحدة قوتها الناعمة بعد ترامب، رغم أن زيادة الاستثمار في الدبلوماسية العامة ستساعد بالتأكيد.. إنه حوار ثنائي الاتجاه بين الناس.

المصدر:
JOSEPH S. NYE, American Soft Power in the Age of Trump, May 6, 2019,https://www.project-syndicate.org/commentary/american-soft-power-decline-under-trump-by-joseph-s-nye-201905-?a_la=english&a_d=5cd05abe37b29f0b686d9834&a_m=&a_a=click&a_s=&a_p=%2Farchive&a_li=american-soft-power-decline-under-trump-by-joseph-s-nye-201905-&a_pa=&a_ps=

إستراتيجية ترامب لإيران تفتقد إلى التوقعات الإقليمية

بقلم:سعد السبيعي
ترجمة:هبة علي حسين

إن فك الارتباط وتقليص دور الولايات المتحدة في الشـرق الأوسط لن يسهم إلا في الظروف التي زادت من التوسع الجغرافي السياسي الإيراني في المقام الأول.

تولـى الرئيـس دونالد ترامب منصبه في عام ٢٠١٧ ، وكان الموضوع الأكثر اتسـاقًا لسياسته الخارجية هو موقفه الصارم تجاه إيران. في تحول أساسي عن سلفه ، أنهى الرئيس ترامب صفقة إيران النووية واسـتبدلها بالإستراتيجية الإيرانية. العنصر الأساسي الأول في هذه الإسـتراتيجية ‹يركز علـى تحييد نفوذ الحكومة الإيرانية المزعزع للاسـتقرار وتقييد عدوانها.›

في خطاب يوضح الإسـتراتيجية الأمريكية الجديدة بشـأن إيران ، أوضح وزير الخارجية مايك بومبو أن النظام الإيراني قد اسـتخدم الأموال من الصفقـة النووية لإذكاء ‹الحروب بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط›. ولمواجهة إيران ، صرح وزير الخارجية بومبيو أن الولايات المتحدة سوف تمارس ‹ضغوطًا مالية غير مسبوقة على النظام الإيراني›. وعلى الرغم من أن الضغـط المالي ضروري لإحباط قدرة إيران على دعم الإرهاب ، ليسـت في حد ذاتها استراتيجية شاملة لدحر إيران من العراق وسوريا واليمن ولبنان.

اليـوم ، تتجاوز أنشـطة إيران الخبيثـة الدعم المالي السـري لبعض الجماعات الإرهابية السرية. إيران راسخة بالفعل في العراق وسـوريا ، وتخـوض حربا بالوكالة في اليمن ، وتسـليح وتدريب الميليشـيات الشـيعية في لبنان وأجـزاء أخرى من المنطقـة. لا يمكن التعامـل مع تهديد إيران المتطور بمعزل عـن عاملين مهمين: طبيعة التفكير الجيولوجي الإيراني والسياق الأمني الإقليمي الذي تتوسع فيه. لفهم السلوك التوسعي الإيراني ، يجب على المرء أولاً فهم الأساس المنطقي الإيراني للتوسع.

منـذ الثـورة عام ١٩٧٩ ، اعتقد النظـام الإيراني أن تصدير ثروة السياسي الديني ضروري لبقائه. في حساباته ، فإن النمو الاقتصادي والازدهار الوطني يخضعان للتوسع الأيديولوجـي. وبالتالي ، من المضلل افتـراض أن النظام الإيراني سـوف يسـتجيب للعقوبـات الاقتصادية بطريقة عقلانيـة. إن حقيقـة أن إيران تمكنت من توسـيع نفوذها وبناء برنامج نووي ، على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ عام ١٩٧٩ ، يدل على أولوياتها الرئيسـية وكذلك سلوكها بموجب هذه العقوبات.

علـى الرغـم من ثباته الأيديولوجـي ، فإن الكثير من التوسـع الإيراني له علاقـة بعوامل سـياقية إقليمية أكثر من جاذبية أيديولوجية النظام الإيراني. لقد اسـتغلت إيران ديناميكيتيـن متداخلتين في المنطقـة: الديناميات الداخلية للدول الفاشـلة وديناميات منافسة القوى العظمى والتدخل. بالإضافة إلى الاسـتفادة من الديناميات على المسـتويين الدولي والدولي ، اسـتغلت إيران البيئـات الفوضوية التي

أوجدتها هذه الديناميات لتعبئة الميليشيات المحلية وعبر الوطنية في الدول المستهدفة.

أتاح الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ لإيران فرصة للتسلل إلى منافستها اللدود الطويلة. استخدم النظام الإيراني الاحتلال الأمريكي كأداة للتوسع في العراق وضغط أيديولوجي لدعم تدخله. مكنت السياسة الطائفية الأمريكية في العراق إيران من إقامة علاقات طائفية قوية ، ليس فقط مع الحكومات الشيعية العراقية ، بل والأكثر خطورة ، مع شبكة من الميليشيات ، حارب الكثير منها القوات الأمريكية وما زالت تفرض تهديدًا كبيرًا على العراق والمنطقة بأسرها . على الرغم من العقوبات الأمريكية والوجود العسكري في العراق ، فإن لإيران نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا وأيديولوجيًا كبيرًا على البلاد. وصف مسؤول إيراني كبير العراق بأنه ‹قناة أخرى لإيران لتجاوز العقوبات الأمريكية الجائرة›.

في عام ٢٠١١ ، قدم الربيع العربي لإيران فرصة أخرى للتوسع في دول أخرى. كانت كل الديناميات التي سمحت لإيران بالتوسع في العراق موجودة في سوريا: تدخلات القوى الكبرى ، والحكومة الضعيفة ، والبيئة المواتية والفوضوية الناجمة عن الحرب الأهلية السورية متعددة الجوانب. على عكس عملياتها في العراق ، فقد تم دعم العمليات الإيرانية في سوريا من قبل قوة كبرى - روسيا. بينما تعتني روسيا بالجانب التقليدي للصراع ، فقد استخدمت إيران نفوذها الأيديولوجي للدعوة للمقاتلين الشيعة من جميع أنحاء العالم لحماية المواقع الدينية الشيعية في سوريا. ساعد هذا النوع من التعبئة إيران على إنشاء شبكة من الميليشيات المتعصبة التي ستشكل البيئة الأيديولوجية والأمنية في سوريا لسنوات قادمة. لم يشجع تقاعس الولايات المتحدة في سوريا الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا فحسب ، بل وأيضًا وكلاءها في أجزاء أخرى من المنطقة ، أي الحوثيين في اليمن.

بدعم من إيران ، أصبح الحوثيون أول ميليشيا في المنطقة تمتلك قدرات صاروخية باليستية تهدد المنطقة بأسرها. في عام ٢٠١٥ ، بعد تمرد الحوثيين ضد الحكومة اليمنية المنتخبة ، دعمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لاستعادة النظام في اليمن. لكن الولايات المتحدة تتراجع تدريجياً عن دعمها للتحالف العربي. في مارس ٢٠١٩ ، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي لإنهاء الدعم الأمريكي الملموس للتحالف من خلال إيقاف التزود بالوقود الجوي لطائرات التحالف. انتقد الوزير بومبو التصويت ، قائلاً إن ‹الطريق لتخفيف معاناة الشعب اليمني ليس لإطالة أمد الصراع من خلال إعاقة شركائنا في القتال ، ولكن من خلال منح التحالف الذي تقوده السعودية الدعم اللازم لهزيمة المتمردين الذين تدعمهم إيران و ضمان [سلام] عادل. إن سحب الدعم الأمريكي في اليمن لا يقوض إستراتيجية ترامب لإيران فحسب ، بل يعرض المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة للخطر.

اليوم ، وصل التدخل الإيراني المزعزع للاستقرار في المنطقة إلى مستوى غير مسبوق. من أجل التراجع عنها ، هناك حاجة إلى استراتيجية متعددة الجوانب تتجاوز الضغوط المالية. نجحت إدارة ترامب في كبح برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ودعمها للإرهاب. ومع ذلك ، من أجل دحر النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار ، يجب أن تكون إستراتيجية ترامب لإيران جزءًا ثابتًا من استراتيجية أمريكية شاملة لا لإيران فحسب ، بل والأهم من ذلك الدول المستهدفة. إن موقف الولايات المتحدة الثابت الثابت أمر ضروري لتأكيد الحلفاء الأمريكيين وردع المعتدين وتزويد الدول المستهدفة في إيران بديلاً أكثر موثوقية لإيران وحلفائها. حتى الآن ، تقوض السياسات الأمريكية تجاه العراق وسوريا واليمن إستراتيجيتها تجاه إيران. إن فك الارتباط والتقليل من دور الولايات المتحدة في المنطقة في هذه المرحلة لن يسهم إلا في الظروف التي زادت من التوسع الجغرافي السياسي الإيراني في المقام الأول.

المصدر:
Saad Alsubaie, Trump›s Iran Strategy Lacks a Regional Outlook, May 1, 2019, https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/trumps-iran-strategy-lacks-regional-outlook-55307.

العالم المفتوح
ما يمكن أن تحققه أمريكا بعد ترامب

بقلم:ميرا راب هوبر وريبيكا فريدمان ليسنر
ترجمة رؤى خليل سعيد

منذ انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام ٢٠١٦، أصبح من الشائع أن نتعرف على مصير النظام الدولي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة ـ مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تحكم السياسة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يلقي العديد من الخبراء باللوم على ترامب في عكس استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى السليمة. إنهم يأملون أنه بمجرد رحيله، ستستأنف الولايات المتحدة الدور الذي احتلته منذ سقوط الاتحاد السوفيتي: حيث أن الهيمنة التي لا جدال فيها تحكم بشكل خرافي، وإن كان غير كامل، على عالم متحرر.

لن يفعل ذلك. كانت هيمنة واشنطن الأخيرة شذوذاً تاريخياً استند إلى مزيج نادر من الظروف المواتية التي لم يعد من الممكن الحصول عليها، بما في ذلك جمهور موحد نسبياً في الداخل وعدم وجود أي منافسين جديين في الخارج. يجب على القادة الأميركيين إدراك هذه الحقيقة وتعديل استراتيجيتهم وفقًا لذلك.

على الرغم من أن نظام ما بعد الحرب الباردة لم يكن مترابطًا أبدًا، فقد كان يتطلع إلى شكل من أشكال الليبرالية العالمية. افترض الزعماء الأمريكيون أنه تدريجياً، سيأتي بقية العالم لقبول الأساسات الأساسية للنظام الليبرالي، بما في ذلك الديمقراطية، والتجارة الحرة، وسيادة القانون. ومع وجود مستوى من القوة الاقتصادية والعسكرية لا مثيل له في تاريخ البشرية، يمكن للولايات المتحدة اتباع سياسة خارجية سعت إلى منع ظهور منافسي القوة العظمى. بحلول عام ٢٠٠٨، أشارت الخطوات الأمريكية الخاطئة في الشرق الأوسط، والتي أعقبتها الأزمة المالية العالمية، إلى منافسين محتملين بأن واشنطن لم تعد معرضة للخطر. اليوم، تشارك القوى المتنافسة مثل الصين وروسيا بنشاط في النظام الليبرالي حتى في الوقت الذي تتحدى فيه صراحة أولوية الليبرالية. تقدم التطورات التكنولوجية في الحوسبة والذكاء الاصطناعي (AI) للجهات الفاعلة الأضعف الوسائل اللازمة للتنافس مباشرة مع الولايات المتحدة. كما أن الانقسامات المحلية والتنافسات العالمية تجعل التعاون الدولي أكثر صعوبة.

العالمية الليبرالية لم تعد مطروحة. بدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تجعل الدفاع عن الانفتاح هو الهدف الشامل لاستراتيجيتها العالمية. هذا يعني منع ظهور مناطق نفوذ إقليمية مغلقة، والحفاظ على حرية الوصول إلى المشاعات العالمية في البحر والفضاء، والدفاع عن الاستقلال السياسي، والتخلي عن الترويج للديمقراطية

من أجل استراتيجية أكثر خفة لدعم الديمقراطية. يجب أن تواصل واشنطن السعي وراء تعاون القوى العظمى حيثما أمكن ذلك، من خلال كل من المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والأنظمة التنظيمية مثل النظام المنصوص عليه في اتفاق باريس للمناخ. ولكن في المجالات التي لا تحكمها بالفعل القواعد الدولية، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والفضاء الإلكتروني، يجب عليها الاستعداد للتنافس مع منافسيها أثناء العمل مع حلفائها لوضع قواعد جديدة للطريق.

تمثل الاستراتيجية القائمة على الانفتاح خروجًا واضحًا عن مبادئ الليبرالية العالمية التي وجهت الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. بدلاً من افتراض انتصار الليبرالية في نهاية المطاف، فإن ذلك سيشير إلى استعداد الولايات المتحدة للعيش إلى جانب الدول غير الليبرالية وحتى قبول أنها قد تلعب دورًا قياديًا في المؤسسات الدولية. من شأن هذه الاستراتيجية أن تحافظ على الهياكل الحالية للنظام الليبرالي مع إدراك أنها ستقصر في كثير من الأحيان ؛ وعندما يفعلون ذلك، فإنه سيطلب من الولايات المتحدة والشركاء ذوي التفكير المماثل إنشاء قواعد وأنظمة جديدة، حتى لو كانت تفتقر إلى جاذبية عالمية. إن عدم وجود أوهام حول الحقائق الجيوسياسية، فإن الإستراتيجية القائمة على الانفتاح ستعد للدفاع عن المصالح الأمريكية عندما يكون التعاون مستحيلاً. لكنها ستحدد تلك المصالح بشكل انتقائي. بدلاً من تضييع قوتها الكبيرة على العطاءات الغريبة لاستعادة النظام الليبرالي أو إعادة تشكيل العالم على صورته، ينبغي على الولايات المتحدة التركيز على ما يمكن أن تحققه بشكل واقعي: إبقاء النظام الدولي مفتوحًا وحرًا.

عودة التنافس

منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، لم يكن للولايات المتحدة منافسون جيوسياسيون. اليوم، لديها اثنين. الأولى، روسيا، هي قوة انتقامية، لكن ركودها الاقتصادي يجعلها أكثر إفسادًا من منافس حقيقي. في ظل اعتماد حاد على النفط ومعدل نمو اقتصادي متوقع يبلغ حوالي ٢ في المائة، فمن المرجح أن تشهد روسيا انخفاضًا في قوتها الدولية خلال العقد القادم. ومع ذلك، أصبحت روسيا اليوم أكثر استقرارًا من الناحية الاقتصادية والسياسية مما كانت عليه في التسعينيات، مما سمح لها بإسقاط القوة خارج حدودها. وقد قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدمج قدرات روسيا الهجينة الكبيرة، والحرب الإلكترونية، والقدرات النووية في استراتيجية دفاعية غير متماثلة تتيح للبلد أن يتجاوز وزنه بكثير. لن تتحدى موسكو حقًا الهيمنة الأمريكية، لكنها ستعطل العمليات الديمقراطية لأعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وتهدد الدول السوفيتية السابقة في المستقبل المنظور.

يسير منافس الولايات المتحدة الثاني، الصين، على الطريق الصحيح ليصبح منافسها الحقيقي الوحيد. خلال التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن، استفادت الولايات المتحدة من تثبيت القادة الصينيين على النمو الاقتصادي والاستقرار الداخلي على حساب القوة الجيوسياسية. لكن منذ تولي الرئيس شي جين بينغ مهام منصبه في عام ٢٠١٢، سعت بكين صراحة إلى إعادة هيمنتها الإقليمية في آسيا. الصين الآن على المسار الصحيح لتصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التكنولوجيا في الصين يقترب بالفعل من الولايات المتحدة في كل من الإنفاق على البحث والتطوير وحجم السوق. بحلول أوائل عام ٢٠٢٠، القوة العسكرية للصين في آسيا تنافس القوة الأمريكية، رغم أن الجيش الأمريكي سيحتفظ بمزايا عالمية كبيرة.

تعد مقاييس القوة التقليدية جزءًا من القصة، وذلك بفضل التقنيات المدمرة مثل الذكاء الاصطناعي. وقد يشجع التصعيد من خلال خفض تكاليف الصراع، حيث تصبح الجيوش أقل اعتمادًا على القوى البشرية ويصبح التدمير أكثر دقة. قد تنشئ بلدان مثل الصين، من خلال وصولها الحكومي إلى قواعد بيانات ضخمة للمواطنين، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام، والافتقار إلى حقوق الخصوصية والحريات الفردية الأخرى، أشكالًا جديدة من «الاستبدادية الرقمية» التي تسمح لهم باستغلال الذكاء الاصطناعي بالكامل للاستخدامات العسكرية والسياسية.. على الرغم من أن قطاع التكنولوجيا الأمريكي هو الأكثر تقدمًا في العالم، إلا أن هناك علامات على أن الحكومة الأمريكية قد تواجه مشكلة في تسخيره. إن الصورة الذاتية التي تتجاوز الحدود الوطنية لشركة Silicon Valley والمصالح التجارية العالمية تجعلها متشككة في التعاون مع الحكومة - في أواخر العام الماضي، سحبت Google عرضها للحصول على عقد للحوسبة السحابية بقيمة ١٠ مليارات دولار مع البنتاغون، مشيرة إلى المخاوف الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي افتقار واشنطن إلى الخبرة الفنية إلى

قيادتها لتنظيم وادي السيليكون بطرق غير منتجة.
يمثل التوتر بين الحكومة الأمريكية وقطاع التكنولوجيا الأمريكي مشكلة واحدة، لكن الاستقطاب المحلي يمثل قضية أكثر أهمية. إن الإلغاء الفعلي لأي حل وسط بين الديمقراطيين والجمهوريين يعني أن أي قضية تقريبًا - بما في ذلك مبادرات السياسة الخارجية التي كانت من قبل الحزبين - يمكن أن تحصل على تسييس من قبل المشرعين ووسائل الإعلام والجمهور. لن يؤدي هذا إلى إثارة الخلاف حول أكثر خيارات السياسة الخارجية تبعية، مثل متى وأين تستخدم القوة العسكرية ؛ كما يمكن أن يولد تقلبات هائلة في السياسة الخارجية مع انتقال الرئاسة من طرف إلى آخر، مما يجعل الولايات المتحدة جهة فاعلة عالمية لا يمكن التنبؤ بها باستمرار. ومن خلال ضمان تقسيم كل قضية تقريبًا على أسس حزبية، فإن الاستقطاب يخلق شقوقًا محلية يمكن أن تستغلها القوى الأجنبية، كما فعلت روسيا بحملات القرصنة والتضليل في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. إن هذه الاتجاهات المحلية مجتمعة، ستجعل من الصعب على الولايات المتحدة الحفاظ على إستراتيجية عالمية متسقة وأسهل على منافسيها تأكيد أنفسهم.
على الرغم من أن الحرب ستبقى تهديدًا، فمن المرجح أن تتجدد المنافسة بين القوى العظمى في صراع مستمر منخفض المستوى. يحظر القانون الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية الحرب التقليدية والنووية العدوانية لكنه لا يقول شيئًا عن الإكراه دون عتبة القوة العسكرية. لقد حاولت الدول دائمًا السعي لتحقيق مصالحها من خلال الوسائل القسرية دون الحرب، ولكن في السنوات الأخيرة، ازدهرت المنافسة بين الولايات في مجالات جديدة، مثل الفضاء الإلكتروني، والتي تعمل إلى حد بعيد خارج نطاق القانون الدولي. تمتلك الصين وروسيا قدرات تقليدية ونووية مدمرة، لكنهما يرغبان في تجنب حرب واسعة النطاق. بدلاً من ذلك، سوف يتابعون الاستراتيجيات التخريبية من خلال وسائل أكثر دقة، بما في ذلك القرصنة والتدخل السياسي والتضليل. لم تشهد المنافسة المستمرة من هذا النوع منذ الحرب الباردة، وستحتاج الاستراتيجية الأمريكية إلى الاستعداد لها.
مع ظهور أشكال جديدة من الصراع، من غير المرجح أن تستمر الأشكال التقليدية للتعاون. الولايات المتحدة تتوصل إلى اتفاقات دولية رسمية أقل. خلال إدارة أوباما، صادقت الولايات المتحدة على عدد أقل من المعاهدات سنويًا مقارنة بأي وقت منذ عام ١٩٤٥. في عام ٢٠١٢، وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، انضمت الولايات المتحدة إلى معاهدات صفرية، ثم فعلت الشيء نفسه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وقد توقف المجتمع الدولي بالمثل في جهوده لإقرار اتفاقات جديدة متعددة الأطراف. لا تزال مشكلات مثل التجارة الرقمية والصراع السيبراني غير خاضعة للرقابة أو الخاضعة للرقابة، ويجعل تعقيدها الهائل من غير المرجح أن يتم إقرار قواعد دولية جديدة بشأنها في أي وقت قريب.
الشارع المفتوح
النظام العالمي الناشئ هو النظام الذي ستواجه فيه الولايات المتحدة قيودًا داخلية وخارجية كبيرة. ستظل البلاد قوية للغاية، حيث تستمر في السيطرة على النظام المالي الدولي والحفاظ على مستوى من القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها بعض الدول في التاريخ. ومع ذلك، ستكون قدراتها محدودة، والتحديات التي تواجهها أكثر انتشارًا. لذلك يجب أن تكون الإستراتيجية الداهية مميزة في أولوياتها وتسترشد بمبادئ واضحة.
يجب أن تكون أولوية واشنطن الأولى هي الحفاظ على الانفتاح العالمي. بدلاً من محاولة نشر القيم الاقتصادية والسياسية الليبرالية، أي أن على الولايات المتحدة التركيز على هدف أكثر تواضعًا: ضمان حرية جميع البلدان في اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية وعسكرية مستقلة. من الناحية الجيوسياسية، يعني الالتزام بالانفتاح أن على واشنطن أن تمنع العدو أو الكتلة المهيمنة من السيطرة على آسيا أو أوروبا أو كليهما من خلال مجال نفوذ مغلق.
إذا جاء منافس للهيمنة على جزء من أوراسيا كلها أو بطريقة شردت الولايات المتحدة، فسيشكل ذلك تهديدًا مباشرًا للازدهار الأمريكي والأمن القومي. يمكن العثور على أكبر تحد للانفتاح في منطقة المحيط الهادئ الهندية، حيث ستتولى الصين القيادة الإقليمية بشكل متزايد. في بعض النواحي، هذا أمر طبيعي فقط بالنسبة لدولة نمت في السلطة كثيراً على مدى العقود الأربعة الماضية. لكن قبول بكين كقائد إقليمي ليس هو نفسه قبول مجال نفوذ صيني مغلق. الصين، على سبيل المثال، أصبحت بالفعل الشريك المهيمن في التجارة والتنمية للعديد من الدول في جنوب شرق آسيا ؛ إذا كانت ستستخدم قواعد الجزيرة المصطنعة التي بنتها لمنع حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي أو محاولة إكراه شركائها باستخدام النفوذ الذي اكتسبته من خلال استثماراتها في البنية التحتية، فسيكون المجال المغلق

قريباً. لإبقاء منطقة الهند والمحيط الهادئ مفتوحة، يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على وجودها العسكري في شرق آسيا وأن تلتزم بمصداقية بالدفاع عن حلفائها في المعاهدة في المنطقة، بما في ذلك اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية. كما يجب عليها دعم الاستقلال السياسي لدول المنطقة من خلال التزامها بالدبلوماسية الإقليمية والعمل مع التحالفات متعددة الأطراف لضمان أن تكون أي قواعد تسعى بكين لوضعها شفافة وغير قسرية.

في أوروبا، التهديد أقل حدة. روسيا ليست في وضع يسمح لها بالسيطرة على أوروبا، ولا يمكنها الدخول في منافسة إقليمية نظيرة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، لا تزال موسكو تتمتع بقدرات عسكرية هائلة - خاصة ترسانتها النووية - والقرب المادي للبلاد من أوروبا الشرقية يسمح لها بممارسة نفوذ كبير هناك. إنها تعارض بشدة النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة في أوروبا وأظهرت تسامحًا كبيرًا للمخاطر في السعي لتحقيق مصالحها الأساسية. في النهاية، تفتقر روسيا إلى القدرة على صياغة مجال نفوذ مغلق. لذلك تكمن المصالح الأمريكية في ردع محاولات روسيا لعب دور المفسد - وهو شيء فشلت واشنطن في القيام به منذ عام ٢٠١٦، وذلك بفضل الدفء المرضي لإدارة ترامب تجاه موسكو والعلاقات المتوترة مع حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين.

يجب على واشنطن أيضًا إعطاء الأولوية للانفتاح في المشاعات العالمية، لا سيما البحر والفضاء. يعد الانفتاح البحري، أو قدرة السفن على المرور غير المقيد عبر المياه الدولية، ضروريًا للتجارة العالمية ومن ثم المصالح الوطنية للولايات المتحدة. على الرغم من أن الصين لم تمنع الشحن التجاري بالقرب من شواطئها (ومن غير المرجح أن تفعل ذلك في المستقبل)، فقد انتهكت بانتظام القانون الدولي عن طريق عرقلة حرية الملاحة العسكرية في بحر الصين الجنوبي - وهو أمر يجب على الولايات المتحدة رفضه. في الفضاء، الذي أصبح جزءًا من المشاعات بفضل وفرة تكنولوجيا الأقمار الصناعية، يتطلب الحفاظ على الانفتاح السماح للمركبة الفضائية بالعمل دون عوائق. في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، دمرت الصين أحد أقمارها الصناعية كجزء من اختبار صاروخي مضاد للأقمار الصناعية، مما أدى إلى تلويث الفضاء بآلاف القطع من الأنقاض التي ما زالت تهدد المركبات الفضائية التجارية والمدنية والعسكرية. هذا هو بالضبط نوع النشاط الذي ينبغي أن تسعى استراتيجية الانفتاح إلى منعه. ومع ذلك، في المجالات الأحدث، مثل الفضاء الإلكتروني، لا توجد صروح قانونية أو معيارية موجودة مماثلة لتلك التي تحكم البحر والفضاء، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتوقع من الآخرين صياغة ترتيبات عالمية تعكس تفضيلاتها من جانب واحد. إن إدارة التهديدات في هذه المناطق ستكون مسألة ردع أكثر من كونها اتفاقية متعددة الأطراف.

من أجل تعزيز الاستقلال السياسي بمصداقية، سيتعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن الجهود المبذولة لتغيير النظام، كتلك التي حدثت في عام ٢٠٠٣ في العراق وعام ٢٠١١ في ليبيا، وأن تتوقف عن الترويج بقوة للديمقراطية في الخارج، كما تحاول إدارة ترامب حاليًا القيام به سياسة ايران.

سيتطلب تعزيز الانفتاح تأكيدًا جديدًا على الاستقلال السياسي كأساس لاستراتيجية الولايات المتحدة وكمبدأ منظم للسياسة الدولية. الاستقلال السياسي هو أحد الأسس الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتزعم معظم الدول، حتى الدول الاستبدادية، أنها تقدره. ومع ذلك، فإن الدول المراجعة، مثل الصين وروسيا، تكفيت عن مظالمها في خطاب السيادة بينما تنتهك بحرية سيادة الآخرين. من أجل تعزيز الاستقلال السياسي بمصداقية، سيتعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن الجهود المبذولة لتغيير النظام، كتلك التي حدثت في عام ٢٠٠٣ في العراق وعام ٢٠١١ في ليبيا، وأن تتوقف عن الترويج بقوة للديمقراطية في الخارج، كما تحاول إدارة ترامب حاليًا القيام به سياسة ايران. يجب أن تستمر في دعم الديمقراطية، لكن عليها أن تفعل ذلك من خلال تقديم المساعدة للديمقراطيات عندما تسعى إليها والعمل مع الشركاء لمساعدتها في الحفاظ على سيادتها ضد التعدي من قبل القوى المتنافسة. هذا يعني

قبول الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن الاستبداد سوف يسود في بكين وموسكو وأماكن أخرى في الوقت الحالي.
على الرغم من أن العلاقات الأمريكية مع الصين وروسيا أصبحت أكثر عدوانية، إلا أنه سيكون من الخطأ السماح لهم بأن يصبحوا محصلين صفرًا. العالم لا يدخل في حرب باردة جديدة تضع الديمقراطيات الليبرالية ضد الأنظمة الاستبدادية: الصين وروسيا مشاركتان في المراجعة في النظام الدولي القائم، وليسا أعداء يقفان خارجها. إنهم يشاركون الولايات المتحدة في المصالح بشأن التحديات الدولية مثل الإرهاب والمرض وتغير المناخ، ويجب على واشنطن أن تعمل بجد للاستفادة من هذه الفرص للتعاون بين القوى العظمى. للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، دور رئيسي في تمكين هذا التعاون.
تستثمر كل من بكين وموسكو بدرجة كبيرة في شرعية المجلس، وعلى الرغم من أنه سيكون مشلولًا بشأن أكثر المسائل الجيوسياسية إثارة للانقسام، إلا أنه يمكن أن يكون بمثابة آلية تنسيق مفيدة في القضايا التي تتداخل فيها مصالح القوى العظمى، لا سيما إذا تم إصلاحها لتشمل الدول مثل ألمانيا والهند واليابان.
تقدم التجارة وسيلة واعدة أخرى محتملة للتعاون. الصين وروسيا والولايات المتحدة كلها أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وتنطوي عضويتهم على الأقل على اتفاق افتراضي على أن مبادئ مثل المعاملة بالمثل وعدم التمييز يجب أن تحكم النظام الاقتصادي الدولي. ولكن في الوقت الحالي، تدعم الصين الصناعات المحلية وتشجع الشركات المملوكة للدولة في انتهاك لتلك المبادئ. مثل هذه السياسات مناقضة لتشغيل نظام مفتوح. لا ينبغي لواشنطن أن تتوقع أن تقوم الصين بإصلاح اقتصادها بالكامل، لكن لا ينبغي لها أن تسمح للبلد بالاستمتاع بفوائد التجارة بينما تحمي الشركات الصينية من المنافسة الدولية. إن التغييرات في منظمة التجارة العالمية - على سبيل المثال، إصلاح هيئات الاستئناف التي تنظم المنازعات بين الدول الأعضاء - قد تساعد النظام التجاري على العمل بكفاءة أكبر في المجالات التي يوجد فيها اتفاق مهم. لكن نظرًا لاعتمادها على الإجماع، فمن غير المرجح أن تفرض منظمة التجارة العالمية يد بكين. وبالتالي، يجب أن تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها على استعداد لممارسة ضغوط متعددة الأطراف على الصين وغيرها من منتهكي القواعد، بما في ذلك من خلال اتفاقات جديدة تثبط السياسات التجارية غير العادلة.

النظام المستقبلي
في هذه البيئة الجديدة، لم يعد من المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة الترويج للعالمية الليبرالية للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.
ليس من الضروري أن تهيمن الولايات المتحدة على كل ركن من أركان المعمورة من أجل متابعة مصالحها، وينبغي أن تدرك استراتيجيتها أن القوى العظمى غير الليبرالية سيكون لها بعض التأثير على الشؤون العالمية، وخاصة في ساحاتها الخلفية. يجب على واشنطن أن تتجنب إقناع القوى الصاعدة مثل الصين بأن فرصتها الوحيدة لتحسين وضعها الدولي هي من خلال حرب كارثية. يجب أن يكون الانفتاح وليس الهيمنة هو الهدف.
بالإضافة إلى الابتعاد عن الشمولية الليبرالية، فإن الاستراتيجية القائمة على الانفتاح ستختلف عن الجهود المعاصرة لتحويل النظام الدولي الليبرالي إلى تحالف من الدول الديمقراطية الموحدة في معارضتها للنزعة الاستبدادية. جادل باحث العلاقات الدولية الليبرالية مايكل ماندیلبوم بأن على الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين تبني استراتيجية «الاحتواء الثلاثي» تجاه منافسيها الثلاثة غير الليبراليين، الصين وإيران وروسيا. في الوقت نفسه، حث المحللان المحافظان ديريك سكيسور ودانييل بلومنتال واشنطن على «البدء في قطع بعض علاقاتها الاقتصادية مع الصين» في خطوة نحو الانفصال. ظاهريا، تهدف هذه الجهود إلى منع تشكيل مجالات النفوذ السلطوية. في الواقع، فإنها ستساعد على تحقيق تلك المجالات. بدلاً من محاولة منع منافسيها غير الليبراليين من الحصول على أي تأثير رسمي على الإطلاق، يجب على واشنطن الضغط عليهم لقبول مبادئ الانفتاح والاستقلال كشرط للاستمرار في العمل داخل المؤسسات القائمة للنظام الليبرالي القديم — وخلق مؤسسات جديدة. إن الحفاظ على المؤسسات القديمة، بما في ذلك من خلال الإصلاحات التي أُجريت على مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية والتي تعزز الشرعية الدولية لتلك المؤسسات، سيكون ضروريًا للحفاظ على مكان للتعاون بين القوى العظمى.
قبول أن يكون لدى المنافسين الأمريكيين بعض التأثير ليس هو نفسه التنازل عن المجال لهم. للدفاع ضد الأشكال التقليدية للعدوان، يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بالقوة العسكرية لردع الصين عن تقديم محاولة عنيفة للهيمنة في آسيا وروسيا من التصعيد القسري للوضع

الراهن في أوروبا.
يجب أن تستعد واشنطن لردع العدوان غير العسكري، خاصة في المجالات الجديدة التي تكون فيها القوانين الدولية ضعيفة أو غير موجودة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والفضاء الإلكتروني. من غير المحتمل أن تكون الأمم المتحدة أو المؤسسات العالمية الأخرى قادرة على تحقيق إجماع كاف لتمرير اتفاقيات جديدة وملزمة لتنظيم هذه المجالات. في غياب القانون الدولي، ستحدد تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها حدود سلوك الدولة المقبول. سيتعين على واشنطن العمل مع الدول ذات التفكير المماثل لوضع معايير لن يدعمها منافسوها بالضرورة، مثل إدارة الإنترنت التي تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص بدلاً من منح كل سلطة
الولاية. لكن من خلال توليد إجماع دولي جزئي، يمكن للولايات المتحدة أن تزيد من صعوبة بلورة القواعد المعادية للتعددية.
سوف تتطلب نهاية سيادتها غير المتنازع عليها أيضًا من الولايات المتحدة تحديث تحالفاتها واعتماد نهج تعددي للشراكات الدولية. في الوقت الحاضر، تم تصميم التحالفات الأمريكية في المقام الأول للدفاع ضد الصراع العسكري بين الولايات. ينبغي أن تبدأ واشنطن في التركيز على مجموعة كاملة من المساهمات الاستراتيجية التي يمكن أن يقدمها الحلفاء للدفاع الجماعي، بما في ذلك في مجالات مثل الخبرة التكنولوجية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتخطيط للمرونة، وفن الحكم الاقتصادي. يمكن للولايات المتحدة أيضًا تطوير شراكات عابرة ولكن سريعة مع الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء، وخاصة تلك التي تخشى هيمنة القوى الإقليمية الحازمة.
إن اللحظة الأحادية القطب التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي منحت الولايات المتحدة حرية هائلة في العمل وطالبت بتنازلات قليلة. بالنسبة لأولئك الذين يؤويهم الحنين إلى هيمنة ما بعد الحرب الباردة الأمريكية، لسوء الحظ، فإن عالم القرن الحادي والعشرين لن يتحمل هذه الكماليات. يجب على الولايات المتحدة أن تقبل أنه على الرغم من أن قوتها المطلقة لا تزال هائلة، إلا أن قوتها النسبية تقل: لا يمكنها أن تملي النتائج من جانب واحد على العالم.
لا يلزم هذا الاعتراف - بل يجب ألا يستلزم - قبول مجالات التأثير المغلقة، الناشئة إما عن طريق التصميم أو بشكل افتراضي. بدلاً من السعي لتحويل العالم على أسس ليبرالية، يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية للانفتاح والاستقلال السياسي. ستحافظ هذه الإستراتيجية على العناصر الأساسية للنظام الدولي الليبرالي بينما تستعد للقرن الحادي والعشرين، حيث سيستمر التعاون المحدود إلى جانب التنافس والصراع المتصاعدين حديثًا.

المصدر:
Mira Rapp-Hooper and Rebecca Friedman Lissner, The Open World: What America Can Achieve After Trump, Foreign Policy, May/June 2019 Issue.

ما مدى خطورة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران؟

بقلم:كيث جونسون
ترجمة:هبة علي حسين

تستشـــهد واشـــنطن بـ ‹تحذيرات› طهران في نشر مجموعة من شـــركات النقل في الخليج. والسؤال هو ما إذا كان التهديد حقيقي.
بعد أيام من قيام إدارة ترامب بوضع الخناق الأخير على صادرات النفط الإيراني ، كجزء من خطتها لممارسة أقصى قدر من الضغط على طهران ، أضاف المسؤولون الأمريكيون التوتر خلال عطلة نهاية الأســبوع بإرســال حاملة طائرات إلى منطقة الخليج الفارســي ووصفوا الخطوة بأنها وسيلة لردع إيران عن القيام بأي عمل عدواني ضد المصالح الأمريكية.

صرح مستشـــار الأمن القومى الأمريكى جون بولتون ليلة الأحد بأن مجموعة شـــركات النقل وفرقـــة العمل الخاصة بالمهاجمين تم إرســـالهم إلى المنطقـــة ردا على ‹عدد من المؤشرات والتحذيرات المقلقة والمتصاعدة› بشأن الانتقام من إيران بســـبب ضغوط العقوبـــات الأمريكية. قال بولتون ‹نحن على استعداد تام للرد على أي هجوم ، سواء بالوكالة ، أو فيلق الحرس الثوري الإســـلامي ، أو القوات الإيرانية النظامية.›

في الشهر الماضي ، وبينما أوضح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيتم وقف الاستثناءات قصيرة الأجل التي تسمح ببعض تجـــارة النفط الإيرانية ، تحدثت إيران عن الرد على الولايات المتحدة ، بما في ذلـــك تجديد التهديد الدائم للبلاد بإغلاق مضيق هرمز الحيوي. للشحن التجاري.

قال مايك بومبيو ، وزيـــر الخارجية الأمريكي ، في رحلة إلى فنلنـــدا ، يوم الاثنين: ‹من المؤكد أننا شـــهدنا تصعيدًا من الإيرانيين›. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن التهديد يبـــدو أنه موجه للقوات الأمريكية فـــي العراق ، وكذلك في ‹المجاري المائية التي تعمل فيها القوات البحرية الإيرانية›.

في الأســـبوع الماضـــي ، دخلت العقوبـــات الجديدة الأكثر صرامـــة حيز التنفيـــذ ، ويتوقع الخبراء أنها ســـتؤدي إلى انخفاض صادرات النفط الإيرانيـــة من حوالي ١,١ مليون برميل يوميًا إلى ٢٠٠،٠٠ إلى ٣٠٠،٠٠٠ برميل يوميًا ، مما أضر بشدة باقتصاد إيران المتداعي بالفعل.

لماذا هرمز مهم جدا؟

مضيق هرمز هو واحد مـــن chokepoints الأكثر أهمية في العالـــم. يمر حوالي ثلث النفط الخام المنقول بحراً (أكثر من ١٨ مليون برميل يوميًا) عبر الفتحة التي يبلغ عرضها ٢١ ميـــلًا بين عُمـــان وإيران ، بالإضافة إلـــى حوالي ٣٠ بالمائة من إجمالي الغاز الطبيعي الذي يتم شحنه على متن ناقلات. المضيق أضيق مما يبدو ، لأن قناة الشحن في المياه

العميقة التي تستخدمها ناقلات النفط لا يزيد عرضها عن ميليـن. إن إيران ، بوجودها العسكري في عدد من الجزر القريبة من المضيق وعلى طول الساحل الشمالي ، تسيطر على تلك المجموعة المهمة من المياه.

مـن الناحية النظريـة ، فإن ذلك يعطي القوات العسكرية الإيرانيـة ـ كقواتها العسكرية النظامية والحرس الثوري الإسـلامي (IRGC) ـ فرصـة لخنـق أحـد الشـرايين الاقتصاديـة الحيوية في العالم ، مما قد يؤدي إلى خسـائر اقتصادية مؤلمة لمنافسـيها الإقليميين مثل المملكة العربية السـعودية ، حتى الولايات المتحدة.

فـي حين أن لـدى المملكـة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعض خطـوط الأنابيـب البرية التي يمكن أن تشـحن النفـط باتجاه البحر الأحمـر ، وبالتالي تجاوز هرمز وأي تهديـد إيراني ، فـإن خطوط الأنابيب هذه لا تحمل سـوى جزء بسـيط مما يسافر حاليًا عن طريق السفن.

لهذا السـبب في كل مرة تقريبًا تشعر إيـران بأنها محاصـرة بالضغط من الولايـات المتحدة أو حلفائهـا الإقليميين ، فإنها تثير شـبح إغلاق المضيق. في أواخر الشهر الماضي ، وقبل قرار الولايات المتحدة بحظر جميـع مبيعات النفـط الإيراني ، قال أميـرال في الحرس الثوري الإيراني ‹إذا مُنعنا من اسـتخدامه ، سنغلقه›. ومنذ ذلك الحين ، لم تكن هناك أي تهديدات إيرانية علنية أخرى. في خطوة استفزازية أخرى ، قالت إدارة ترامب مؤخرًا إنها تصف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية.

لـدى القوات الإيرانيـة الكثير من الطرق لتعطيل الشـحن التجاري عبـر هرمز والخليج الفارسـي ـ على الرغم من أن أي عمل عدواني سـيؤدي بالتأكيد إلى رد فعل مدمر من القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها في المنطقة.

تمتلـك البحريـة الإيرانية مئات السـفن الصغيرة ومركب الهجوم السـريع المسلح بالرشاشـات والصواريخ وأحيانًا الطوربيدات (فضـلاً عن قدرات زرع الألغـام) التي يمكن أن تلحق الدمـار بخزانات النفط التي تمـر عبر المضيق. في وقت سـابق من هذا العام ، فـي مناورات داخل مضيق هرمز وحوله ، كشفت إيران عن سفينتين جديدتين: مدمرة متطورة وغواصة قادرة على إطلاق صواريخ كروز. تمتلك إيـران أيضًا غواصـات قديمة تعمل بالديـزل من فئة كيلو والتـي يمكن أن تعمل (على الرغم من الصعوبة) في المياه الضحلة والمغلقة حول المضيق.

ومن الأسلحة الأخرى التي يحتمل أن تكون قوية في ترسانة إيران صواريخ مضادة للسـفن يمكـن إطلاقها من قاذفات ثابتة ومتحركة على الجزر والسـاحل حول المضيق. تمتلك إيران مئـات الصواريخ التي يصل مداها إلى كامل المضيق الذي يحتمل أن يطغى على الدفاعات المضادة للصواريخ.

ألم نكن هنا من قبل؟

> تمتلك البحرية الإيرانية مئات السفن الصغيرة ومركب الهجوم السريع المسلح بالرشاشات والصواريخ وأحيانًا الطوربيدات (فضلاً عن قدرات زرع الألغام) التي يمكن أن تلحق الدمار بخزانات النفط التي تمر عبر المضيق.
>
> “

في الحرب الإيرانيـة العراقية في الثمانينيات ، اسـتهدف الجانبان صادرات النفط لكل منهما ، مما أدى إلى ما يسمى بـ ‹حرب الناقلات› ، والتي شـهدت أكثر من عقد من الزمن مهاجمة أكثر مـن ٢٠٠ ناقلة نفط وغرقـت أكثر من ٥٠ ناقلـة نفطية أو أصيبت بأضرار بالغة . مع تراجع سـنوات الصراع ، بدأت القـوات الأمريكية في مرافقة ناقلات النفط عبر الخليج الفارسـي لضمان التدفق الحـر للنفط. هناك ، أصبح خطر الألغام الإيرانية واضحًا ، حيث ألحق لغم أضرار بالغة بفرقاطة أمريكية. وكما علمت البحرية البريطانية في حملـة جاليبولي عام ١٩١٥ ، في المياه المحظورة ، يمكن أن تطرق الألغام السـفن الرأسـمالية ، ويمكن أن تستغرق عملية إزالة الألغام وقتًا طويلاً بشكل مؤلم.

كيف يمكن للولايات المتحدة الاستجابة؟

يتمركز الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين ، وكما قال بولتون ، فإن شـركة النقل أبراهام لينكولن تجوب المنطقة ، مما يمنح صناع السياسـة الكثير من القوة النارية للدعوة إلـى أي ضربات ضد أهداف إيرانية. ومع ذلك ، وبناءً على رغبتها في تحمل الخسـائر والضربات المضادة الضخمة ، يمكن لإيران أن تعيق الشـحن عبر منطقة الخليج الفارسي لفترة زمنية محدودة.

يتمثل أحد نقاط الضعف المحتملة للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها في عمليـــة إزالة الألغام. البحرية الأمريكية لديها ١١ كاسحة ألغام نشطة ولكنها قديمة في السن ، بما في ذلك أربعة منتشرة في البحرين. هذه السفن معرضة للخطر وتتطلـــب مرافقين ، مما قد يعرض ســـفن إضافية لهجمات محتملـــة أثناء محاولتها تطهيـــر الممر المائي. هذا هو أحد الأسباب التي تحاول البحرية الأمريكية إصلاح قدرتها على كاســـحة الألغام من خلال الاعتماد بدرجة أقل على كاسحات ألغام مخصصة وأكثـــر على طائرات بدون طيار تحت الماء وطائرات هليكوبتر وأكثر من عشـــرة ســـفن قتالية ساحلية قادرة على إزالة الألغام.

فـــي النهاية ، إذا اتخذت إيران الخطوة الجذرية المتمثلة في محاولـــة إغلاق هرمز ، فمن المحتمـــل أن تفعل ذلك لفترة قصيرة.

‹فـــي حين أن الأصول الإيرانية غيـــر المتماثلة لا توفر لها القدرة على كســـب صراع مباشر كبير مع القوات الأمريكية ، فإن الاســـتخدام المنســـق والمتزامن للغواصات الإيرانية وصواريخ كروز المضادة للســـفن (ASCMs) ، وطائرة الهجوم الســـريع ، وخلص أنطوني كوردســـمان من مركز الدراســـات الاســـتراتيجية والدولية في دراسة شاملة إلى أن الضربـــة الأولى يمكن أن تلحق خســـائر فادحة بالقوات البحرية الأمريكية والشـــحن التجاري فـــي المضيق. ‹هذه الأصول والتكتيكات ، بالإضافة إلى ترســـانة إيران الكبيرة من الألغام البحرية ، من المحتمل أن تجعل إيران قادرة على إغلاق الخليج لفترة قصيرة.›

المصدر:

-KEITH JOHNSON, How Dangerous Are U.S.-Iran Tensions?, MAY 6, 2019, https://foreignpolicy.com/201906/05//how-dangerous-are-u-s-iran-tensions

أمريكا ليست قوية.. انتهى عهد الأحادية.. واشنطن هي آخر من يدرك ذلك

بقلم:ستيفن مالت
ترجمة: رؤى خليل سعيد

مـــا مدى قوة الولايات المتحدة؟ هل ما زالت القـــوة الأحادية القطب، القادرة على فرض إرادتها على الخصوم والحلفاء والمحايدين، وإجبارهم على مواكبة السياسات التي يعتقدون أنها حمقـــاء أو خطرة أو تتناقض مع مصالحهم؟ أم أن هناك حدود واضحة وهامة لســـلطة الولايـــات المتحـــدة، مما يوحي بأنها يجـــب أن تكون أكثر انتقائية واســـتراتيجية في تحديد الأهداف ومتابعتها؟

تبنت إدارة ترامب المركز الأول، خاصة منذ أن أصبح جون بولتون مستشـــار الأمن القومي فـــي البيت الأبيض وتولى مايـــك بومبو منصـــب وزير الخارجية. فقـــد كان وصولهم بمثابـــة عودة إلى النهج الأحادي الجانـــب الذي لا يقبل في السياســـة الخارجية الذي تميز بفترة ولايـــة جورج دبليو بـــوش الأولى كرئيس، عندما ســـيطر نائـــب الرئيس ديك تشـــيني والمحافظون الجدد. كانت الســـمة الرئيســـية لتلك الفترة الســـابقة هي الافتراض بـــأن الولايات المتحدة كانت قويـــة للغاية بحيث يمكنها أن تتصـــرف بمفردها في العديد من القضايـــا وأنه يمكن إخضاع الولايـــات الأخرى للتقديم من خلال إظهار القوة والسلطة الأمريكية. وكمستشار رفيع المستوى لبوش (يقال إنه كارل روف) أخبر الصحفي رون سوسكيند: «نحن إمبراطورية الآن، وعندما نتصرف، فإننا نخلق واقعنا الخاص.» كانت التســـويات ؛ كما قال تشـــيني نفســـه في عام ٢٠٠٣ : «نحن لا نتفاوض مع الشـــر؛ نحن هزيمة ذلك «.

أنتجت مقاربة بوش-تشـــيني سلســـلة من الإخفاقات، لكن نفس الغطرســـة من جانب واحد استمرت في إدارة ترامب. من الواضح في قرار ترامب أن يهدد (أو في بعض الحالات، بالبـــدء فعليًا) في حروب تجارية ليس فقط مع الصين ولكن مع العديد من شـــركاء أمريـــكا الاقتصاديين. لقد كان جزءًا لا يتجزأ مـــن القرارات المتهورة للتخلي عن شـــراكة عبر المحيط الهادئ وترك اتفاق باريس للمناخ. هذا هو أســـاس مقاربة الإدارة الأمريكية «خذها أو اتركها» للدبلوماســـية مع كوريا الشمالية وإيران، حيث تعلن واشنطن عن مطالب غير واقعية ثم تصعد العقوبات على أمل أن تستسلم الأهداف وتعطـــي الولايات المتحدة كل ما تريـــد، على الرغم من أن هـــذا النهج تجاه البلدين قد فشـــل مراراً فـــي الماضي. من الواضح أكثر في القرار الأخير بفرض عقوبات ثانوية على الدول التي لا تزال تشتري النفط الإيراني، وهي خطوة تهدد برفع أســـعار النفط وإلحاق الضرر بالعلاقات الأمريكية مع الصين والهند وتركيا واليابـــان وكوريا الجنوبية وغيرها. من شـــبه المؤكد ما يسمى بخطة السلام التي يواصل رئيس المحافظين جاريد كوشنر، صهر ترامب وكبير مستشاريها،

وعده بالكشف، وهو اقتراح من المحتمل أن يجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والجمهوري شيلدون أديلسون، وغيره من المؤيدين بمفهوم «إسرائيل الكبرى» لكنهم لن يدفعوا قضية السلام بأدنى حد. يمكن أيضًا رؤية إيمان مماثل بقدرة أمريكا الهائلة على التحكم في النتائج في الاعتراف السابق لخوان جويدو كرئيس مؤقت لفنزويلا والمطالب الأمريكية الصارمة بأن «مادورو يجب أن يرحل». الافتراض الأساسي وراء كل هذه السياسات هو أن الضغط الأمريكي، سوف يجبر في نهاية المطاف الخصوم المعترف بهم على القيام بكل ما هو مطلوب من الولايات المتحدة، وأن الدول الأخرى لن تجد طرق للتهرب أو عرقلة أو تحويل أو تخفيف أو تحوط أو إعاقة أو إنكار ما تحاول واشنطن القيام به.

ولعل الأهم من ذلك، أن هذا النهج ينفي وجود مفاضلات حقيقية بين أي من هذه الأهداف. إذا كانت الولايات المتحدة قوية بالفعل، فإن فرض عقوبات على الصين بشأن مشتريات النفط من إيران لن يكون له أي تأثير على المحادثات التجارية الجارية الآن مع بكين، ولن ترد تركيا على نفس الضغط من خلال الاقتراب من روسيا. ويفترض كذلك أن حلفاء أمريكا في حلف الناتو يائسون جدًا للحفاظ على الجيش الأمريكي في أوروبا بحيث يقبلون الإهانات المتكررة ويتبعون القيادة الأمريكية ضد الصين، على الرغم من الأدلة المتزايدة على أن هذا ليس هو الحال. إنه لا يرى أي جانب سلبي في الدخول في مفاوضات شاملة مع مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والخليج، ولا يرى أي خطر في حال تصاعدت العلاقات مع إيران أو غيرها إلى الحرب.

لكي نكون منصفين، ليس من الصعب أن نفهم لماذا يعتقد الصقور أنهم يستطيعون التخلص من هذا النهج في السياسة الخارجية، على الأقل في المدى القصير. على الرغم من العديد من الأخطاء الحديثة، ما زالت الولايات المتحدة قوية للغاية. لا تزال مساعدتها النشطة شيئًا تريده بعض الدول الأخرى، و «العداوة المركزة» شيء لا يمكن لأي دولة أن تتجاهله تمامًا. لا تزال الولايات المتحدة سوقًا واسعًا وقيمًا، ولا يزال الدولار هو العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، كما أن القدرة على فصل دول أو مؤسسات مالية أخرى عن البنية التحتية للتمويل العالمي تمنح واشنطن نفوذًا غير عادي. اعتاد العديد من الحلفاء الأمريكيين على التأجيل إلى واشنطن، ويحجمون بشكل مفهوم عن فعل أي شيء قد يشجع الولايات المتحدة على سحب الدعم. يمكن أن يعتمد ترامب والشركة أيضًا على دعم زملاء الروح الاستبداديين في اليمين الأوروبي (بما في ذلك الحكام الحاليون في بولندا والمجر)، وكذلك حلفاء أمريكا الذين يتعرضون للخطر الأخلاقي في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الأميركيين لا يهتمون كثيرًا بالسياسة الخارجية، وعادة ما يكونون على استعداد للتوافق مع ما تقوم به السلطة التنفيذية، بشرط ألا يثبت ذلك أنه مكلف للغاية أو محرج.

ومع ذلك، فهناك أسباب أكثر فاعلية وراء عدم نجاح مقاربة البلطجة هذه في تحقيق نجاحات كبيرة في السياسة الخارجية حتى الآن ومن غير المرجح أن تحقق نجاحًا كبيرًا في المستقبل. بادئ ذي بدء، حتى الدول الأضعف كثيرًا ما ترفض الخضوع للابتزاز، وذلك لسبب وجيه للغاية: بمجرد أن تظهر أنه يمكنك الإكراه، فقد لا تكون هناك نهاية للمطالب اللاحقة. علاوة على ذلك، عندما تصر الولايات المتحدة على الاستسلام الكامل (أي بالدعوة إلى نزع السلاح الشامل لكوريا الشمالية)، فإنها تمنح الدولة المستهدفة حافزًا للامتثال.

ثانياً، إن التنمر على الجميع تقريبًا يجعل بناء تحالفات قوية أكثر صعوبة، حيث يمكن لدعمهم تعزيز النفوذ الدبلوماسي الأمريكي. ربما تكون هذه المشكلة أكثر وضوحًا في مقاربة الإدارة العشوائية للدبلوماسية الاقتصادية مع الصين. من خلال ترك شراكة عبر المحيط الهادئ واختيار المعارك التجارية مع الشركاء الرئيسيين الآخرين، ضاعت الإدارة فرصة لتنظيم تحالف واسع من القوى الصناعية متحدين برغبة في حث الصين على إصلاح ممارساتها الاقتصادية. ربما لا يزال الفريق التجاري لترامب يتعامل مع بكين نوعًا ما، لكنه لن يكون جيدًا مثل ما يمكن أن يحققوه بجهد أكثر تطوراً وتعاونًا.

ينطبق نفس الدرس على إيران. وضعت إدارة ترامب عمدا لقتل الصفقة النووية الإيرانية، وفعلت ذلك في مرأى من الجميع. استمرت طهران في الالتزام ببنود الاتفاقية على الرغم من تخلي واشنطن عن الصفقة. إذا استأنفت إيران في نهاية المطاف برنامجها للأسلحة النووية - الذي ظل معلقاً منذ أكثر من عقد - فإن بقية العالم لن يصطف فجأة وراء الولايات المتحدة ويدعم القيام بعمل أكثر قوة.

ثالثًا، لا تحب الدول الأخرى التمسك بأهواء الآخرين، لا سيما عندما تتصرف الدول الأخرى بشكل أناني وخطأ لمصالح الآخرين. لذلك ليس من المستغرب أن تبدأ دول

أخــرى في تطوير حلول مصممة للحد من النفوذ الأمريكي، وعلــى الأخص عن طريــق تصميم ترتيبــات مالية خارج شبكة المؤسســات التي تستخدمها واشنطن لإجبار الحلفاء والخصــوم على الامتثال. كما كتب هنــري فاريل وأبراهام نيومان مؤخرًا في مجلة FP، «بدلاً من الدول والشــركات الرائــدة لتقليل الاتصال بأهداف العقوبــات الأمريكية»، قد تؤدي تكتيكات إدارة ترامب القوية لإدارة الأســلحة «الدول والشــركات إلى تقليل اتصالهم بالولايات المتحدة إلى الحد الأدنى قاد النظــام المالي العالمي والبــدء في بناء الحلول الخاصة بهم. بمرور الوقت، قد تبدأ هذه الحلول في التراكم في نظام بديل فعال. «

أخيرًا، كون المرء يشــجع الأعداء علــى توحيد قواهم من مصلحتهم الذاتية، مع إعطاء الحلفاء المحتملين المزيد من الأسباب للحفاظ على مسافاتهم. ليس من قبيل المصادفة أن تســتمر روســيا والصين في التقرب من بعضهما البعض - على الرغم من أنهما ليسا حليفين طبيعيين، وأن اتباع نهج أمريكي أكثر ذكاءً قد يعطي موســكو أســبابًا لتنأى بنفسها عن بكين

ما نشــهده، بالتالي، هو اختبار في العالم الحقيقي لرؤيتين متنافســتين في الجغرافيا السياسية المعاصرة. ترى إحدى الإصدارات أن قوة الولايات المتحدة غير منقوصة بشــكل أساســي وتعتقد أن الجمع بين القدرات المادية والجغرافيا المواتية والقدرات المؤسسية الراسخة سيسمح لها بمتابعة سياسة خارجية طموحة ومراجعة بأقل تكلفة وباحتمال كبير للنجاح. ترى النســخة الثانية - التي أشترك فيها - الولايات المتحدة قوية جــدًا وفي وضع متميز (لأســباب مختلفة)، لكنها تعتقد أيضًا أن هناك حدود لقوة الولايات المتحدة وأنه من الضروري وضع الأولويات وتقليل المفاضلات إلى الحد الأدنــى عند الإمكان، والتعاون مــع الآخرين في العديد من القضايــا. كما أنه يفترض أنه لا يمكن التغلب على الآخرين في الاستسلام الشديد وأن الاتفاقات الدولية الفعالة والدائمة تتطلب درجة من التسوية المتبادلة، حتى مع الخصوم.

المصدر:
STEPHEN M. WALT, America Isn’t as Powerful as It Thinks It Is.. The era of unilateralism is over—and Washington is the last to realize it, foreign policy, APRIL 26, 2019, https://foreignpolicy.com/201926/04//america-isnt-as-powerful-as-it-thinks-it-is/

إيران تتخلى عن أصدقائها ، أيضًا

حتى المتعاطفين مع طهران في أوروبا وآسيا يشعرون بالقلق من التحولات الأخيرة في السياسة

بقلم:أنشال فوهرا
ترجمة:هبة علي حسين

ربمـــا تكون إيران قد فهمت أن مقاربتها الجديدة لن تقنـــع الأطراف الأوروبية الموقعة على الصفقة ـ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. هددت إيران باستئناف أنشطتها النوويـــة بعد مهلة ٦٠ يومًا ما لم تجد دول الاتحاد الأوروبي طريقة للالتفاف على العقوبات الأمريكية واستئناف العلاقات التجارية الطبيعية. ومع ذلك ، فإن الشركات الأوروبية راسخة في الأعمال التجارية الأمريكية أكثر من إيران ، وقد تم تصميم نظام التمويل التجاري الجديد للاتحاد الأوروبي ، المعروف باسم INSTEX ، لتسهيل التجارة الإنسانية فقط.

كانت إســـتراتيجية أوروبا هي إبقاء إيران في حالة امتثال للصفقـــة على الأقل حتـــى الانتخابات الرئاســـية الأمريكية القادمة في عـــام ٢٠٢٠ ، عندما يمكن اســـتبدال الرئيس دونالد ترامب بشخص يمكن أن تثق به أوروبا والإيرانيون مرة أخرى لدعم نهاية صفقة واشـــنطن. لكن إيران أفسدت نهج الانتظار والترقب الذي حدد مهلة الســـتين يومًا ، مما قوض أوروبا كحليف محتمـــل. ومع ذلك ، من المحتمل أن تكـــون طهران قد فعلت ذلك عن قصد ، مدركة تمام العلم أن الاتحاد الأوروبي لن يتحدى السياسة الأمريكية علنًا.

كان هدف إيران بدلاً من ذلك هو حشد المزيد من الدعم من شـــركائها التجاريين إلى الشرق ، وبعضهم أقل ارتباطًا مع الولايـــات المتحدة. يبدو أن إيران تريد إنشـــاء تحالف دولي جديد ، يركـــز على القوى الآســـيوية الصاعدة التي ترغب في مواجهة ، أو على الأقل تجاهل ، الولايات المتحدة والعدوانية الجديدة. ويشـــمل هذا التحالـــف الجديد الصين ، التـــي تشـــتري بالفعل كميات كبيرة مـــن النفط الإيراني ، وكذلك روسيا والهند. زار وزير الخارجية الإيراني عواصم الدولتين الأخيرتين في الأسابيع الأخيرة.

ولكن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن إيران تقدمت على نفســـها. انطلاقًا من المحادثات مع أحد كبار الدبلوماسيين الهنـــود والخبراء الـــروس والصينيين ، فـــإن هذه الدول تلقي باللوم على ترامب وفريقه المتشـــدد في تهديد الاتفاق النووي ، لكنهم قلقون للغاية من رد روحاني الأخير ويدرك تمامًا تداعيات أي توسع في أنشطة إيران النووية. . القوى النووية نفســـها ، لديهم مصلحة خاصة فـــي عدم انضمام إيران إلى ناديهم الحصري.

مـــن المقرر أن تخســـر الهند بشـــكل كبير من انعكاس أمريكا لسياســـتها تجاه إيران. لقد تم شـــراء النفط بأسعار أرخص بكثير من سعر السوق ، وبعد أن قررت أنه ليس في وضع يمكنها من تحدي الولايات المتحدة ، سوف تضطر إلى

إنفاق أكثر من ذلــك بكثير. تمر الهند حاليا بالانتخابات ولم تعلن عن سياستها علنا. ومع ذلك ، إذا عاد شاغلو المنصب إلى الســلطة ، فمــن المحتمل أن يقفوا إلــى جانب ترامب. عندما تراجعت الولايات المتحدة عن الإعفاء الممنوح للهند مــن بين دول أخرى لمواصلة شــراء النفط من إيران ، قام دارميندرا برادهان ، وزيــر البترول الهندي ، بالتغريد بأن الهند وضعت ‹خطة قوية› لشراء كميات كافية من الخام من موردين آخرين.

لدى الهند أســباب أخرى ، اقتصادية واســتراتيجية ، للحفاظ على علاقــات جيدة مع إيران حتى عندما تتوقف عن أن تكون عميلاً للنفط. فمن ناحيــة ، الهند هي بصمة الصيــن المتنامية في البــلاد وتريد احتــواء بكيــن. ولعل أكبــر مصلحة إســتراتيجية لها في إيران هي ميناء تشــابهار ، والــذي قد يســمح للهند بتجاوز باكستان العدو في التجارة مع أفغانستان.

ولكــن ، كمــا قــال أحــد كبــار الدبلوماســيين ، فــإن أولويتها العليا هــي منع إيــران من امتلاك ســلاح نووي. وقال الدبلوماسي إن إمكانية حدوث ذلك تجعل الهند ‹غير مريحة للغاية›. وقال ‹عندما سحبت الولايات المتحدة الإعفاء [للســماح للهند بمواصلة شراء النفط] ، كان ينظر إليــه كقرار أحادي الجانب›. لكن الآن ، إذا تخلت إيران عن الصفقة النووية ، فإن الدعم المعنوي لإيران يمكن أن يتبدد بسرعة ليس فقط من الهند بل من كثيرين آخرين في العالم. تعليقات روحاني لا تخفف المخاوف الهندية بل تضيف إليها

من جانبها ، دعمت روسيا إيران جزئيًا لموازنة الهيمنة الأمريكية في الشــؤون العالمية. عندما زار وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبو موســكو لإجراء محادثات مع نظيره الروســي ، ســيرجي لافروف ، أوضحت روسيا أنها تحمل الولايات المتحدة مســؤولية الشــقوق في الاتفاق النووي. قال فلاديمير إرماكوف ، مدير إدارة حظر الانتشــار النووي والحد من التســلح بــوزارة الخارجية الروســية بصراحة للصحافة الروسية: ‹واشنطن هي المسؤولة›.

لكن خبيرًا روســيًا معروفًا في موســكو ، يشير إلى أن آراء الكرملين أكثر تعقيدًا مما يوحي خطابه. وفي حديثه إلى السياسة الخارجية شريطة عدم الكشف عن هويته ، قال إن الحكومة الروســية دائمًا ما تساورها شكوك حول تأكيدات إيران بأنها لا تنوي ‹امتلاك أسلحة نووية› عسكريًا. وقال: ‹إيران لديها المعرفة النووية ، ولم تكن موسكو أبدًا متأكدة مــن أنها لن تصنع قنبلة كما أكدت إيــران مرارًا وتكرارًا›. ‹الآن إذا ، لأي سبب من الأســباب ، مثل تراجع [الولايات المتحــدة] ، فإن خطة العمل المشــتركة المشــتركة لم تنج ، ويمكن لإيــران ، في الوقت المناســب ، إعادة النظر في خططها. إذا حدث ذلك ، فسترســل موسكو إلى إيران رسالة صارمة ›. وقال نيكولاي كوزانوف ، باحث رئيسي في معهد

دعمت روسيا إيران جزئيًا لموازنة الهيمنة الأمريكية في الشؤون العالمية. عندما زار وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبو موسكو لإجراء محادثات مع نظيره الروسي ، سيرجي لافروف ، أوضحت روسيا أنها تحمل الولايات المتحدة مسؤولية الشقوق في الاتفاق النووي.

الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو ، إن روسيا فــي الوقت الراهن لم تأخذ تهديدات إيران على محمل الجد. وقال ‹إنها الثقافة السياسية في إيران لتوجيه التهديدات ثم النزول لاحقًا›.

الصيــن ، القوة الشــرقية الأخرى التــي تعتمد عليها إيــران ، اتخذت علناً موقفاً موالاً لإيــران بقوة. اقترح أحد المصادر أن الصين تخطط لزيادة مشتريات النفط من إيران باستخدام السوق السوداء ، وشراء النفط مباشرة من خلال عمليــات النقل في البحر ، وذلك باســتخدام الحيل البحرية مثل إعادة التزجيج وإيقاف تشغيل أجهزة التعقب ‹للظلام›. وقال شــين دينجلي ، وهو صوت صيني بارز في العلاقات مع الولايات المتحدة وأســتاذ بجامعة فودان بشنغهاي ، إن اســتمرار الصين في شراء النفط الإيراني كان يهدف جزئياً إلى منعه من ‹التوغل›.

وأشــار إلــى أن الصين يمكن أن تأتــي بأفكار مبتكرة ، مثل إرســال عدد كبير من الســياح إلى إيــران لتخفيف ‹العدوان› الأمريكي. ‹نحن بلد يزيد عدد ســكانه عن مليار شــخص. وقال ‹يمكننا إرسال جحافل من السياح›. ‹إذا كان

سائح واحد ينفق مائة دولار ، فإن هذا يضيف ما يصل إلى الكثير. لا توجد عقوبات أمريكية على السياحة ‹. الصين لا تريد الإساءة إلى الولايات المتحدة ولا هي لا تتفق حقاً في القضية الأساسية. وقال ‹نحن على نفس الصفحة مثل الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بعدم امتلاك إيران لسلاح نووي ، لكن استراتيجياتنا مختلفة›. ‹إذا استمر هذا الضغط على إيران ، فقد يصبح جذريًا›.

تتفهم روسيا والصين والهند إحباطات إيران. لكنهم في النهاية في نفس موقع أوروبا ، لكنهم لا يشعرون أنهم يستطيعون فعل ما يكفي لحماية مصالح إيران الاقتصادية في مواجهة العقوبات الأمريكية دون المجازفة بأعمالهم الخاصة ، والتي لا يرغبون في القيام بها. إن تعاطفهم السياسي مع إيران لا يكفي لتفوق مصالحهم الاقتصادية. وبقدر قليل من القدرة على التأثير في السياسة الأمريكية ، كل ما يمكنهم فعله هو دعوة إيران إلى المضي قدماً وإبقاء الصفقة على قيد الحياة على أمل أن يتم استعادتها في يوم من الأيام أو إعادة التفاوض.

ما لا يمكن قبوله هو إيران التي تسعى إلى كسر الإجماع الدولي ضد الانتشار النووي. قد لا يكون مثالياً أن لدى إيران خيار إما إثارة الشكوك الدولية أو العمل ضمن حدود تحددها الولايات المتحدة. لكن هذا ما تشعر به هذه القوى الأخرى بأنهم مجبرون على فعله ، للأفضل أو الأسوأ.

المصدر:
ANCHAL VOHRA, Iran Is Scaring Off Its Friends, Too, MAY 17, 2019, https://foreignpolicy.com/201917/05//iran-is-scaring-off-its-friends-too

الهند تنتظر بحذر للحصول على التجارة الأمريكية

تقدير موقف ستراتفور
ترجمة رؤى خليل سعيد

- تتوقف احتمالات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والهند - والتي ستتميز بالتعريفات الأمريكية على مجموعة واسعة من الواردات الهندية - على نتائج تحقيق أمريكي محتمل في الممارسات التجارية الهندية.
- الهند، التي تدرك أنها تحتل أولوية منخفضة في المفاوضات التجارية الأمريكية، ستكون أكثر عرضة للتفاوض حول صفقة تجارية بمجرد تشكيل حكومة جديدة بعد انتهاء انتخاباتها الوطنية في وقت لاحق من هذا الشهر.
- إذا اختارت الهند الاستمرار في شراء النفط الإيراني، فسوف تشتري كمية مخفضة بموجب آلية دفع قائمة على الروبية لتجنب العقوبات الأمريكية.

لا يوجد شيء مثل منافس مشترك لجمع دولتين - على الأقل في مجال الدفاع. الهند والولايات المتحدة، اللتان تتطلع إلى نهوض الصين بقلق، تتقاربان عسكريا. ومع ذلك، فإن اهتمامهم الاستراتيجي المشترك بمواجهة الصين لا يساوي التوفيق بين القضايا الأخرى: الولايات المتحدة تضغط على الهند لمواصلة فتح أسواقها أمام التجارة الأمريكية، ووقف مشتريات النفط الإيراني وتخفيف لوائح التجارة الإلكترونية الأخيرة التي قد تعيق التجارة الخارجية. الاستثمار في الواقع، أثارت المطالب تكهنات بأن الهند قد تظهر كجبهة جديدة في الحرب التجارية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. نمت علاقة نيودلهي في الآونة الأخيرة مع واشنطن، لكن علاقتها تعرّض الهند لمطالب الولايات المتحدة بشأن الحواجز التجارية وواردات النفط الإيرانية. في توقعاتها للربع الثاني من عام ٢٠١٩، لاحظت ستراتفور أن رئيس الوزراء ناريندرا مودي من المحتمل أن يتأخر عن تقديم أي تنازلات تجارية للولايات المتحدة حتى يتم الكشف عن نتائج الانتخابات الهندية في وقت لاحق من هذا الشهر. بغض النظر، سوف تكافح الهند لاستيعاب رغبات الولايات المتحدة لأنها تتوازن بين استرضاء واشنطن وحماية مصالحها الأساسية، بما في ذلك حماية صناعتها المحلية والحفاظ على شراكتها مع إيران.

نظرًا لقدرتها المحدودة على الانتقام، ستسعى الهند إلى تجنب أي نزاعات تجارية أكبر مع الولايات المتحدة، وهي سوق تصدير حيوي. ومع ذلك، فإن احتمالات المواجهة ستعتمد في النهاية على كيفية اختيار الولايات المتحدة للعمل. أظهرت واشنطن أنها ليست لديها أية مخاوف بشأن إطلاق نزاعات تجارية مع شركاء آخرين من الهند والمحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية. من المؤكد أن الهند لا تزال مصدر قلق ثانٍ وسط قضايا التجارة الأكثر إلحاحًا بين الإدارة الأمريكية والصين، والاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، وأوروبا واليابان. لكن إذا حلت واشنطن هذه النزاعات - وظلت غير راضية عن التقدم في محادثاتها التجارية مع نيودلهي - فإن خطر اندلاع حرب تجارية أمريكية هندية سينمو، مما يضر

بالأعمال التجارية على لكلا الدولتين.
استفادت الهند، التي تتمتع بفائض تجاري بقيمة ٢٤ مليار دولار مع الولايات المتحدة العام الماضي، من نظام الأفضليات المعمم (GSP)، وهو برنامج أطلقته الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي لتعزيز التجارة مع البلدان النامية. في أبريل ٢٠١٨، ومع ذلك، بدأ الممثل التجاري للولايات المتحدة مراجعة لمزايا التعريفة الهندية بموجب نظام الأفضليات المعمم بعد أن اشتكت مجموعات الصناعة التي تمثل قطاعي الألبان والأجهزة الطبية في الولايات المتحدة من أن الحواجز الهندية أمام التجارة تقيد صادراتها. ثم، في الشهر الماضي، أثار ترامب فترة مراجعة مدتها ٦٠ يومًا في الكونغرس لإلغاء وضع نظام الأفضليات المعمم في الهند. لقد سعت الهند إلى استيعاب المصالح الأمريكية، لكن لديها أيضًا مخاوف أساسية من وجوب حمايتها، لا سيّما في صناعة الألبان، حيث يتطلب تقديس الأبقار والنباتية في الهندوسية متطلبات أكثر صرامة على إنتاج الحليب. في الوقت نفسه، ترغب في تحديد الأسعار على الأجهزة الطبية لضمان القدرة على تحمل التكاليف.
في حد ذاته، فإن قرار إلغاء فوائد نظام الأفضليات المعمم في الهند سيكون له تأثير ضئيل من الناحية الاقتصادية، حيث يرفع التعريفات على حوالي ١٠ في المائة فقط من صادراتها إلى الولايات المتحدة. لكن قرار متابعة هذا المسار يدور حول البرنامج نفسه بقدر ما يتعلق بالهند، حيث يجادل البيت الأبيض بأن نظام الأفضليات المعمم قد تجاوز فائدة هذا البرنامج. وفي الوقت نفسه، أصبح البرنامج رمزاً لنقاش أوسع نطاقاً يدور في منظمة التجارة العالمية، مع وجود اقتصادات ناضجة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في جانب واحد والبلدان النامية مثل الهند والصين، التي تسعى إلى الحق في تحديد الدول «النامية» لتبرير ممارساتها التجارية، من ناحية أخرى. بموجب برنامج مثل نظام الأفضليات المعمم، منحت الولايات المتحدة وصولاً تفضيلياً إلى الأسواق الأمريكية إلى الدول الفقيرة والنامية دون الوصول المتبادل إلى أسواقها.
ومع ذلك، فإن نقاش نظام الأفضليات المعمم يمثل تصعيدًا في النزاع التجاري الأمريكي ضد الهند، حيث يمكن أن يؤدي إلى فرض رسوم انتقامية قدرها ٢٣٥ مليون دولار. ولكن قد يحدث تصعيد أكثر خطورة إذا شرع الممثل التجاري للولايات المتحدة في التحقيق في الممارسات التجارية الهندية بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة الأمريكي لعام ١٩٧٤. إذا قرر الممثل أن الهند تمارس ممارسات تجارية غير عادلة، فقد يبرر قانونًا فرض التعريفة الجمركية على مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي تصدرها الهند إلى الولايات المتحدة. هذا وبطبيعة الحال، سوف يطرح مشاكل للهند، حيث أن الولايات المتحدة هي أكبر وجهة للتصدير.
الهند، التي صدرت ٨٣,٢ مليار دولار من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة العام الماضي، قدمت بالفعل تنازلات لواشنطن في قطاعي الألبان والأجهزة الطبية - على الرغم من حساسياتها الخاصة في هذا الشأن - لكن الإجراءات فشلت في تغيير مسار الإدارة.. في الوقت الحالي، تمنع الهند من اتخاذ أي إجراء آخر قد يزعج حليفتها: في ١٤ مايو، تحركت للمرة الثامنة لتأخير فرض تعريفة انتقامية في محاولة لإبقاء النزاع على الجليد. الخطوة التالية، وفقا لذلك، هي واشنطن.
منازعات حول الطاقة والتجارة الإلكترونية
برزت الطاقة كمجال خلاف آخر بين الولايات المتحدة والهند، خلال السنة المالية الأخيرة، الا ان الهند تعتمد بالمرتبة الاولى على الجمهورية الاسلامية الايرانية في استيراد النفط، في ٣١ مارس استوردت الهند ٢٣ مليون طن متري من النفط الخام من الجمهورية الإسلامية الايرانية، وهو ما يمثل ١١ في المائة من إجمالي وارداتها (فنزويلا، وهي مورد هندي آخر، تخضع أيضًا للعقوبات). في نوفمبر من عام ٢٠١٧ منحت الولايات المتحدة تنازلاً عن العقوبات لمجموعة من الدول، بما في ذلك الهند، في مقابل تخفيض وارداتها. قلصت الشركات الهندية الأربع المملوكة للدولة التي واصلت شراء النفط الإيراني (انخفضت الشحنات الإيرانية إلى الهند من ٥٠٠ ألف برميل في اليوم على أساس سنوي إلى ٢٧٧ ألف برميل في اليوم في أبريل).
أفادت الأنباء أن الشركات الهندية أوقفت جميع شحنات النفط الإيراني - رغم أن نيودلهي تتفاوض مع واشنطن لإعفاء شحنات تصل إلى حوالي ٤ ملايين طن متري من النفط في طريقها بالفعل. وبعد زيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إلى نيودلهي في ١٤ مايو، أعلنت الهند أنها ستتخذ قرارًا نهائيًا بعد تشكيل حكومتها الجديدة بشأن مواصلة استيراد النفط الإيراني. إذا جددت نيودلهي وارداتها، فمن المحتمل أن تفعل ذلك بموجب آلية دفع قائمة على الروبية من أجل تجنب العقوبات الأمريكية. سيتعين على واشنطن بدورها أن تقرر ما إذا كانت ستفرض عقوبات نفطية على الهند أم ستتوقف كما فعلت مع عقوبات تستهدف

عملاء الأسلحة الروس بعد أن وقعت الهند اتفاقية بمليارات الدولارات لشراء أنظمة دفاع جوي من طراز S-٤٠٠. طالما أن نيودلهي مقتنعة بأن الهند لها أهمية ثانوية بالنسبة لواشنطن، فإنها ستؤخر المحادثات حول التفاوض على صفقة تجارية حتى بعد تشكيل حكومة جديدة.

أخيرًا، بينما تعطل التجارة الإلكترونية عمليات التجزئة في جميع أنحاء العالم، فهي أيضًا في قلب الصدام الشديد في الهند بين احتياجات الاستثمار الأجنبي والسياسة المحلية. في الأول من فبراير، بدأت نيودلهي في تطبيق لوائح جديدة تتعلق بمنصات التجارة الإلكترونية المدعومة من الخارج. تهدف اللوائح، التي أعلنتها حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي في ديسمبر ٢٠١٨، إلى إنشاء منصات للتجارة الإلكترونية محايدة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك تدابير لمنع شركات مثل Amazon India و Flipkart المملوكة لشركة Walmart من بيع المنتجات التي تمتلك حصة فيها. كما كشف عن الخطط التي تسبق الانتخابات الوطنية في الهند، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن حملة شيطنة الحكومة في عام ٢٠١٦ وضريبة جديدة على السلع والخدمات في عام ٢٠١٧ أثرت بشدة على أصحاب الشركات الصغيرة والتجار. ومع ذلك، شكا وزير التجارة الأمريكي ويلبر روس من أن اللوائح قد تضر بالاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في المستقبل في الهند.

ان التوقعات تشكل السلوك. طالما أن نيودلهي مقتنعة بأن الهند لها أهمية ثانوية بالنسبة لواشنطن، فإنها ستؤخر المحادثات حول التفاوض على صفقة تجارية حتى بعد تشكيل حكومة جديدة بعد نتائج الانتخابات في وقت لاحق من هذا الشهر. يبرز موقف الهند في محادثات التجارة الأخرى - الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية مع بلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ - الهند، مقاربة نيودلهي، حيث إنها تربط التحرير التدريجي للتعريفة الجمركية للوصول إلى الأسواق بشكل أفضل لقطاع تكنولوجيا المعلومات القوي لديها. بالمناسبة، أصبح قطاع التكنولوجيا الأمريكي - وجهة مفضلة لمحترفي تكنولوجيا المعلومات الهنود - نقطة خلاف أخرى: أدى تركيز ترامب على تعيين عمال أميركيين إلى تشديد سياسة التأشيرة الأمريكية B-H١، مما يعقد دخول المتقدمين الهنود، البرنامج أكبر المستفيدين. هذا لا يزال مصدر قلق رئيسي بالنسبة للهند، لذلك من المحتمل أن تسعى نيودلهي للحصول على ضمانات على هذه الجبهة كجزء من أي صفقة تجارية ثنائية.

سوف تتطلع الهند لتهدئة التوترات مع الولايات المتحدة من خلال ممارسة ضبط النفس في محادثاتها وهي تتفاوض على صفقة تجارية متبادلة المنفعة. وحتى مع الحفاظ على مواقف متباينة بشأن التجارة، فإن تنافسهما المتبادل مع الصين سوف يوطد روابط دفاعية أوثق، كما يتضح من تدريبات الحرب المشتركة ضد الغواصات التي تضم طائرات هندية وأمريكية من طراز P-٨ في أبريل - وهو نفس الشهر الذي تحركت فيه الإدارة لإبطال فوائد نظام الأفضليات المعمم في الهند. في النهاية، تنظر الولايات المتحدة والهند إلى بعضهما البعض على أنهما أسواق مربحة ذات إمكانات غير مستغلة، لذا فإن أي جهود لاحتواء خلافاتهما ستضمن أن الفرص المتبقية - بما في ذلك الاهتمام الأمريكي بعقد بقيمة ١٥ مليار دولار من القوات الجوية الهندية - لن تضيع.

ولكن في نهاية المطاف، فإن مصير العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين يقع على عاتق الولايات المتحدة، التي لم تنج من حلفاء استراتيجيين آخرين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية من التهديدات التجارية، كي لا يقولوا أي شيء عن الخط المتشدد الذي اتخذته بشأن الصين. وبينما تتحرك الولايات المتحدة إلى أبعد من معالجة المخاوف التجارية العليا - الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا واليابان - فإن نظرة واشنطن ستتجه نحو نيودلهي.

المصدر:
India waits warily for a U.S. Trade Salvo, Assessments, May 17, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/india-waits-warily-us-trade-salvo.

تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية أجنبية يضر بأميركا

بقلم: فيش ساكثيفيل
ترجمة:هبة علي حسين

تقوم إدارة ترامب بتقييم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO) ، لإحيـاء اقتراح عام ٢٠١٧ الذي تم سـحقه ، لكن لم يتغيـر الكثير منذ عام ٢٠١٧. يبقى الاقتراح كارثيًا إذا تم تنفيذه ، فسوف يأتي بنتائج عكسية لعدة أسباب.

الإخوان ليسـوا شيئًا واحدًا. عندما نتحدث عن جماعة الإخوان المسلمين ، يتخيل الكثيرون الفرع الرئيسي لمصر ، لكن التصنيف الشـامل المقترح سـيؤثر على فروع من المغرب إلى إندونيسيا. بعيدًا عن كتلة عبر وطنية متماسكة ومنسـقة ، فإن جماعة الإخوان المسلمين اليوم هي حركة مجـزأة ولامركزية قامت فروعها في البلاد منذ فترة طويلة بمراجعة وتخفيـف تأثيرها الأيديولوجي والتنظيمي في ظل جماعة الإخوان المسـلمين في مصر. في بعض الحالات ، سـيؤدي التجريم إلى تجريم الحلفاء الذين نتشـارك معهم مصالح: الشـركات التابعـة في المغرب وتونـس وتركيا والبحرين والكويـت والأردن ، وبعضهم مؤيدون صراحةً للولايات المتحدة ، وقد ظـل معظمهم منخرطين في جهود مشتركة لمكافحة الإرهاب.

معظم الشـركات التابعة لا تفـي بالمعايير. عند تحديد المرشـحين ، يفحص مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجيـة ‹الهجمـات الإرهابيـة الفعلية التـي قامت بها مجموعـة ما› ، ولكن أيضًا ‹التخطيط والاسـتعداد لأعمال إرهابية محتملة في المسـتقبل› ، فضلاً عن ‹القدرة والنية للقيـام بهذه لقد أثارت بعض المنتسـبين للإخوان غضبهم لفشلهم في إدانة أعمال الإرهاب ، بل والتغاضي عنها بشكل سـلبي. ومع ذلك ، لا يتوافق هذا مـع هذا المعيار القانوني ، لسـبب وجيه. غالبًا ما يتم وضع العلامات الإرهابية على الأسلحة سياسـياً ، مما يجعل الاتهامات بالالتزام بمشاعر الإرهابيين ذاتيًا للغاية بحيث لا تكون بمثابة قواعد قانونية ملموسـة. في هذا السـياق ، فإن إضافـة جماعة الإخوان المسلمين إلى قائمة المراقبة تُخضع عملية التعيين لأحكامنا القيمة ونزواتنا السياسـية ، مما يقوض شرعية التعيينات الحالية.

على كل ما يسـتحق الأمر ، جماعة الإخوان المسلمين لا تفي بالمتطلبات الأكاديمية للإرهاب. يُعد الادعاء النشـط للائتمان عنصراً أساسـياً في الإرهاب والعنف السياسـي. يمنح الهجوم مرتكبي هذه الأعمال المزيد من الأرباح عندما يُنسـب إليهم ويكون الضرر كبيرًا بما يكفي لنقل الجمهور. أن معظم الشـركات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين تنكر الهجمـات ، ويظهر أن معظمهم لا يعتبرون الإرهاب طريقة مقبولة في المطالبة السياسية.

وبهذه الطريقة ، فإن تعيين FTO يفرض أيضًا تكاليف ماديـة ، مما يهدر الموارد الأمريكيـة عن طريق توجيهها بعيـدًا عن التهديـدات التي أثبتت جدواهـا - الموارد التي تقتصر على التمهيد مع اسـتمرار تراجع الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط وإفريقيا.

إنه يهدد التزام الولايات المتحدة بالديمقراطية. سـواء

أعجبهم أم لا ، فإن العديد من المنتسبين للإخوان هم تعبيرات لا يمكن إنكارها عن الإرادة الشعبية وفحوصات مهمة للسلطة الاستبدادية. صحيح أن جماعة الإخوان المسلمين ومختلف تجسيدها في جميع أنحاء المنطقة قد أظهروا التزامًا طارئًا ومتنوعًا بالديمقراطية والاعتدال والإصلاح. ولكن كما أظهر عدد لا يحصى من الخبراء ، فإن هذه الاختلافات هي عقيدة أقل صلابة من الاستجابات العملية والقابلة للتكيف مع الاعتبارات المحلية. على الرغم من الالتزام العقائدي المشكوك فيه بالديمقراطية ، فإن الشركات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين هي من بين أكثر الهيئات الرقابية رقابة على الأنظمة الاستبدادية الراسخة التي تحجم عن جعل مؤسساتها شفافة وتجري انتخابات حرة ونزيهة. إن تعيين منافسيهم الرئيسيين سيؤدي إلى تخريب هذه الديناميكية الصحية.

إن إضافة جماعة الإخوان المسلمين إلى قائمة المراقبة من شأنه أن يزيد من تقويض مطالبنا بالقيم الديمقراطية من خلال ترسيخ الطابع الأمريكي على الأنظمة الاستبدادية الوحشية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر ، التي ستخدم مصالحها أكثر من مصالحنا من خلال تعيينها لـ FTO . الدافع وراء التعيين هو الدافع وراء جهودهم للحفاظ على السلطة بدلاً من الرغبة في كبح جماح الإرهاب والتطرف - الذي يقوي استمراره بالفعل هذه الأنظمة.

إنهم يجادلون ، من جانبهم ، بأن أيديولوجية الإخوان الدينية تهدد الدولة القومية الحديثة ، وهي جزء من نفس حركة القاعدة لأنها ببساطة ‹تصور مجتمعات ترتكز على الإسلام›. هذا أمر سخيف. في الواقع ، من بين المبادئ الأساسية لجماعة الإخوان المسلمين الاعتراف بالدولة القومية والحدود والفكرة المصاحبة لها بأن جهود الإصلاح المجتمعي / المؤسسي يجب أن تكون تدريجية وأن تستوعب النظام السياسي السائد - وكل ذلك يرفضه تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. الفرضية واستخدامها كأسباب لملاحقة الإخوان أنفسهم.

علاوة على ذلك ، فإن التوفيق مع هذا المثلث من شأنه أن يضع الولايات المتحدة في مواجهة المحور التركي-القطري ، ويغمر الولايات المتحدة في صراع إقليمي على السلطة سعت فيه إدارات متعاقبة إلى التنقل ببراعة. تخاطر الولايات المتحدة أيضًا بتشجيع الدوافع المعادية للديموقراطية حتى لحلفائها الاستبداد ‹الأكثر ليونة› ، مثل المغرب والأردن والبحرين والجزائر (لسنوات) ، التي سعت لفترة طويلة إلى اختيار وتهميش المعارضة الإسلامية المحلية ، على الرغم من التسامح الانتقائي مع معهم.

سيحظر التعبير الروحي السليم والتعبئة الاجتماعية. تقوم الشركات التابعة للإخوان في جميع أنحاء المنطقة بمجموعة من الأنشطة الخيرية والتعبئة السياسية والنشاط الاجتماعي والبرامج التعليمية. في كثير من الأحيان ، فإنها تشكل أكثر مصادر المساعدة انتشارًا وانتشارًا ، فضلاً عن مساحات التنمية الشخصية والمنفذ الروحي. يمكن أن يؤدي التعيين إلى تقييد (حتى قطع) هذه الخدمات التي يتمتع بها جميع المواطنين في غياب البنية التحتية الكافية للدولة (والحسابات أن التوعية الخيرية الإسلامية هي فقط لتغذية البنية التحتية للحركة ، أو فقط لشراء الأصوات أو الولاء أثبتت أنها مبالغ فيها وفقًا العديد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين لاحظوا الحركة بشكل مباشر). إغلاق هذه المساحات الروحية من شأنه أن يترك الأتباع دون منفذ ، وقد يؤكد أيضًا على النظرات العالمية الخطيرة للدولة الإسلامية والقاعدة والشركات التابعة لها: أن الهدوء لا يكافأ.

علاوة على ذلك ، يمكن أن يعزل الأمريكيين بأي تقارب مع مدرسة فكر الإخوان ويجرّم نشاط المنظمات الدينية أو الخيرية المحلية التي لها أي علاقات مع الجماعة. قد يؤدي هذا إلى تفاقم تجارب التهميش والرصد التي يتعرض لها

إن الشركات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين هي من بين أكثر الهيئات الرقابية رقابة على الأنظمة الاستبدادية الراسخة التي تحجم عن جعل مؤسساتها شفافة وتجري انتخابات حرة ونزيهة. إن تعيين منافسيهم الرئيسيين سيؤدي إلى تخريب هذه الديناميكية الصحية.

المسلمون الأمريكيون بشكل غير متناسب - التجارب التي تخدم مرة أخرى الروايات المتطرفة التي تفيد بأن ‹الغرب› لا يمكن أن يكون موطنًا حقيقيًا للمسلمين وبالتالي تم تحديدهم على أنهم من بين الدوافع للتطرف.

سوف يدمر خياراتنا الدبلوماسية. ستتخلى الولايات المتحدة عن المرونة الدبلوماسية اللازمة للحوار مع لاعب ديني مهم في المنطقة. قد يكون هناك من يعتقد أن التعيين ، إذا تم استخدامه كورقة مساومة ، سيعزز بدلاً من المساومة على قوة التفاوض الأمريكية ؛ على سبيل المثال ، مع مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) والجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) ، تمت مكافأة المفاوضات الإيجابية مع الولايات المتحدة من خلال إزالتها من قائمة المراقبة ، مما أثار فعلياً اعتدال الحركة. ولكن هذا تشبيه معيب للغاية. ما هو السلوك الذي نتفاوض عليه عندما نعلم أن الغالبية العظمى من فروع جماعة الإخوان المسلمين لا تستخدم العنف من الناحية التنظيمية لاستخراج التنازلات ، وحتى لا تنسق الهجمات؟

أشاطر الآخرين الشكوك حول الشوفينية الدينية للإخوان ووجهات نظرهم حول الأقليات الدينية ، لكن سيكون من الخطأ أن يتم تعيين من يسيء إلى مشاعرنا ، ويكون مرضيًا كما قد يكون. بالنسبة لأولئك الذين يجادلون بأن وجهات نظرهم غير الليبرالية يمكن أن تترجم إلى سياسة ، فإن قدرتنا على التحدي والتفاوض على هذه الجبهة هي بالضبط ما نتخلى عنه إذا عيننا.

في الواقع ، رفضت الحكومة الأمريكية تعيين طالبان الأفغانية - التي تفي بمعايير التصنيف - على وجه التحديد لأنها ستحول دون أي مفاوضات سلام. تعتبر التهديدات التي تواجه التنمية المحلية والدبلوماسية من بين الأسباب التي تعارض العديد من المنظمات غير الحكومية النيجيرية والحكومة النيجيرية تعيين بوكو حرام في عام ٢٠١٣. بالنظر إلى أن حجم ونفوذ جماعة الإخوان المسلمين يمتدان إلى عدة قارات ، لا يمكننا تحمل تهميش الدبلوماسية بإجراءات قانونية وعسكرية فقط تبقى تحت تصرفنا.

بالإضافة إلى ذلك ، بما أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لديها القدرة على تغيير الديناميات السياسية المحلية داخل بلد معين ، فقد يعيد التعيين تشكيل المناظر الطبيعية المحلية - كيف تتفاعل الدول وسياساتها ودينها والجهات الفاعلة السياسية - بطرق غير متوقعة.

المصدر:
Vish Sakthivel, Designating the Muslim Brotherhood a Foreign Terrorist Organization Harms America, May 14, 2019, https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/designating-muslim-brotherhood-foreign-terrorist-organization-harms-america

هذه المرة مختلفة
لماذا السياسة الخارجية للولايات المتحدة لن تتعافى أبدًا

دانيال دبليو دريزنر
ترجمة رؤى خليل سعيد

إنها حقيقة معترف بها عالمياً أن مجتمع السياسة الخارجية الذي يمتلك قوة عظمى يجب أن يكون في حاجة إلى راحة البال. لذلك، من السهل جدًا استبعاد القلق الحالي بشأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. هذه ليست المرة الأولى التي يشكك فيها المراقبون في جدوى النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. لم يكن الخطر على الغرب أكبر مما كان عندما أطلق الاتحاد السوفيتي سبوتنيك - حتى أنهى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نظام بريتون وودز. شكلت صدمات النفط في السبعينيات من القرن الماضي تهديدًا خطيرًا للنظام الدولي الليبرالي - ولكن بعد ذلك جاء انفجار ميزانية الولايات المتحدة والعجز التجاري في الثمانينيات. بدا مرتكبو هجمات ١١ سبتمبر بمثابة تهديد وجودي للنظام - حتى الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨.

ولكن في الوقت الحالي الوضع مختلف. فقط عندما تنحسر العديد من مصادر القوة الأمريكية، فإن العديد من الدرابزين التي أبقت السياسة الخارجية للولايات المتحدة على المسار الصحيح قد تآكلت. من المغري أن نعلق هذا التدهور على ترامب ووجهات نظره في السياسة الخارجية إلى الوراء، ولكن التآكل سبقه لفترة طويلة. إن التحولات في الطريقة التي يناقش بها الأمريكيون ويديرون سياستهم الخارجية ستجعل من الأصعب بكثير تصحيح السفينة في المستقبل القريب. كان خطاب السياسة الخارجية هو آخر محفل للحزبين، لكن الاستقطاب السياسي أدى إلى تشعيع سوق الأفكار هذا. على الرغم من أن رؤساء المستقبل سيحاولون استعادة الإصدار الكلاسيكي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلا أنه لا يمكن إحياءها على الأرجح.
المؤسسات الأمريكية التي ترتكز على النظام الدولي الليبرالي في خطر شديد، ولم يعد بالإمكان اعتبار أركان هذا الأمر أمراً مفروغاً منه. فكر في اللحظة الحالية على أنها لعبة Jenga حيث تمت إزالة القطع المتعددة ولكن البرج ما زال قائماً. ونتيجة لذلك، خلص بعض المراقبين إلى أن الهيكل لا يزال قويًا. ولكن في الواقع، فهي تفتقر إلى العديد من الأجزاء المهمة، وعلى الفحص الدقيق، تتأرجح قليلاً. مثل برج Jenga، سيستمر الطلب في الوقوف بشكل مستقيم - حتى اللحظة التي ينهار فيها. ينبغي بذل كل جهد ممكن للحفاظ على النظام الدولي الليبرالي، ولكن حان الوقت أيضًا للبدء في التفكير فيما قد يحدث بعد نهايته.
تكمن خطورة المشكلة في بعض أعضاء مجتمع السياسة الخارجية. يناقش التقدميون فيما بينهم ما إذا كان ينبغي عليهم تعزيز القيم الليبرالية في الخارج وكيف ينبغي لهم العودة إلى السلطة. المحافظون يتألمون حول ما إذا كانت

اللحظة الشعبوية تمثل نقلة دائمة في الطريقة التي يجب أن يفكروا بها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع ذلك، لا يتصارع أي من المعسكرين مع نهاية التوازن. السؤال ليس ما يمكن أن تفعله السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد ترامب. والسؤال هو ما إذا كانت هناك أي إستراتيجية كبرى قابلة للحياة يمكن أن تستمر بعد دورة الانتخابات.

في السياسة الخارجية، تحظى الإخفاقات باهتمام أكبر من النجاحات. خلال الحرب الباردة، طغت «خسارة الصين»، وظهور جدار برلين، وحرب فيتنام، وأزمة الطاقة، وأزمة الرهائن الإيرانية، على استراتيجية الاحتواء الكبرى الفعالة باستمرار. وفقط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بسلام، كانت السياسة الخارجية للحرب الباردة للولايات المتحدة تُعتبر نجاحًا ساحقًا. منذ ذلك الحين، سيطرت على النقاش حروب أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، بالإضافة إلى الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وصعود الشعوبية. من السهل للغاية أن نستنتج أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الآونة الأخيرة كانت كارثة لا هوادة فيها.

في نفس الوقت الذي تحدث فيه كل هذه التطورات السلبية، ومع ذلك، كانت الاتجاهات الأساسية تتحرك في اتجاه أكثر ودية للولايات المتحدة. كان عدد الحروب بين الولايات والحروب الأهلية يتراجع بشكل كبير، كما حدث مع كل مقياس آخر للعنف الدولي. كانت الديمقراطية تنتشر وتحرر جماهير الناس من الطغيان. كانت العولمة تتسارع وتقلص الفقر. يمكن أن تحصل الولايات المتحدة على الكثير من الفضل في هذه المكاسب، لأن النظام الليبرالي الذي رعته وتوسعه وضع الأسس لعقود من السلام والازدهار النسبيين. لقد ارتكبت واشنطن أخطاء، بالطبع، مثل غزو العراق وإجبار الدول على إزالة القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال عبر حدودها. وبقدر ما كانت هذه الأخطاء مضللة، وبقدر ما كانت تنفر الحلفاء في الوقت الحالي، فإنها لم تضعف مكانة الولايات المتحدة بشكل دائم في العالم. عانت القوة الناعمة للولايات المتحدة على المدى القصير لكنها تعافت بسرعة تحت إدارة أوباما. ما زالت الولايات المتحدة قادرة على جذب الحلفاء، وفي حالة تدخل ٢٠١١ في ليبيا، كان حلفاء الناتو يطالبون واشنطن باستخدام القوة، وليس العكس. اليوم، لدى الولايات المتحدة حلفاء معاهدة أكثر من أي دولة أخرى في العالم - أكثر، في الواقع، أكثر من أي دولة على الإطلاق...

تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على الخطأ في بعض الأحيان لأن هيمنتها كانت قائمة على هذه الأسس القوية. إن بركاتها الجغرافية وفيرة: موارد طبيعية وفيرة، محيطان كبيران من الشرق والغرب، وشريكان مهمان في الشمال والجنوب. لقد كانت البلاد قوية جدًا لفترة طويلة لدرجة أن العديد من قدراتها تبدو ثوابت أساسية للكون وليست صدفة. كان لدى الولايات المتحدة أقوى جيش في العالم منذ عام ١٩٤٥، وأصبح اقتصادها، كما يقاس بتكافؤ القوة الشرائية، هو الأكبر في عام ١٨٧٠. قليل من الناس الذين يكتبون اليوم عن الشؤون الدولية يمكنهم تذكر وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة أغنى وأقوى بلد.

إن الهيمنة طويلة الأجل لا تؤدي إلا إلى تعزيز ميزة الولايات المتحدة. من خلال بناء النظام الدولي الليبرالي، أنشأت واشنطن مجموعة من المؤسسات المتعددة الأطراف، من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى البنك الدولي، والتي ميزته وحلفائه الرئيسيين. وجود قواعد عالمية للعبة يفيد الجميع، ولكن محتوى تلك القواعد أفاد الولايات المتحدة بشكل خاص. بدأت الإنترنت كناتج لمبادرة وزارة الدفاع الأمريكية، حيث قدمت للولايات المتحدة دورًا كبيرًا في حوكمتها. يستقطب التعليم العالي الأمريكي الأفضل من جميع أنحاء العالم، كما يفعل وادي السيليكون وهوليوود، حيث يضيف مليارات الدولارات إلى الاقتصاد الأمريكي. لقد عملت ثقافة المهاجرين باستمرار على تجديد القوة الديمغرافية للبلاد، مما ساعد الولايات المتحدة على تجنب المشاكل القديمة التي تعاني منها أجزاء من أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ.

استفادت الولايات المتحدة بشكل كبير من هيمنتها المالية. استبدل الدولار الأمريكي الجنيه الإسترليني كعملة احتياطية في العالم قبل ٧٥ عامًا، مما أعطى الولايات المتحدة أعمق وأكثر أسواق السيولة رأس المال في العالم وعزز من الوصول إلى وفعالية أعمالها الاقتصادية. في العقود الأخيرة، نمت القوة المالية لواشنطن فقط. على الرغم من أن الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ بدأت في سوق الإسكان الأمريكي، إلا أن النتيجة النهائية كانت أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر، مركزية لأسواق رأس المال العالمية. أثبتت أسواق رأس المال الأمريكية أنها أعمق وأكثر سيولة وأفضل تنظيمًا من أي شخص آخر. وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين فقدوا يومًا ما النوم بسبب العجز المتزايد في الميزانية في البلاد، فقد تبين أن هذا ليس أزمة. يزعم الكثيرون الآن أن

الاقتصاد الأمريكي لديه تسامح أكبر مع الدين العام مما كان يعتقد سابقًا.

من الناحية الدبلوماسية، ضمنت كل هذه الأوقاف أنه بغض النظر عن القضية المطروحة، كان ينظر إلى الولايات المتحدة دائمًا كقائد موثوق. إن شبكتها الكثيفة والمستمرة من التحالفات والشراكات تشير إلى أن الالتزامات التي تعهدت بها واشنطن كانت تعتبر ذات مصداقية. أثارت الهيمنة الأمريكية الاستياء في بعض أنحاء العالم، ولكن حتى المنافسين من القوى العظمى كانوا يثقون بما قالته الولايات المتحدة في المفاوضات الدولية.

في الوقت نفسه الذي عزز فيه النظام الدولي القوة الهيكلية للولايات المتحدة، ساعدت السياسة الداخلية للبلد في الحفاظ على سياسة خارجية مستقرة. كانت الديناميكية الرئيسية هي الشد والجذب بين مدارس الفكر المختلفة. تم الحفاظ على التوازن بين أولئك الذين أرادوا أن تتبنى الدولة وضعا أكثر تدخلا وأولئك الذين أرادوا أن يتزوجوا السلطة الوطنية، وبين أولئك الذين فضلوا النهج متعددة الأطراف وأولئك الذين فضلوا النهج الأحادية. عندما تم تجاوز معسكر واحد، انتهز الآخرون الخطأ للدعوة إلى تصحيح المسار. احتج المدافعون عن ضبط النفس بتجاوزات العراق للضغط من أجل التخفيض. أشار أنصار التدخل إلى انفجار سوريا للدفاع عن موقف أكثر قوة.

بفضل فصل السلطات داخل الحكومة الأمريكية، لا يمكن لأي معسكر للسياسة الخارجية أن يتمتع بنفوذ كبير. عندما اتبع البيت الأبيض في نيكسون نهجًا سياسيًا صارمًا تجاه الاتحاد السوفيتي، فرض الكونغرس مخاوف حقوق الإنسان على جدول الأعمال. عندما كانت إدارة أوباما حريصة على معاقبة البنك المركزي الإيراني، أجبر الصقور في الكونجرس عليها على اتخاذ إجراءات أكثر عدوانية. مرارًا وتكرارًا، عادت السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى الوسط. وفي نهاية المطاف، تبع الإفراط في ضبط النفس ضبط النفس. كانت نتائج هذه الضغوط المتداخلة بعيدة كل البعد عن الكمال، لكنها ضمنت أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لم تحيد كثيراً عن الوضع الراهن. ظلت الالتزامات السابقة ذات مصداقية في المستقبل.

على مدى عقود، ظلت هذه الديناميات، العالمية والمحلية، تحول دون أن تصبح الأزمات كارثية. استمرت السياسة الخارجية الأمريكية في العودة إلى حالة توازن. إذن ما الذي تغير؟ اليوم، لم يعد هناك توازن، وبدأت الركائز الهيكلية للقوة الأمريكية في الانحناء.

وعلى الرغم من الاتساق الملحوظ للسياسة الخارجية الأمريكية، خلف الكواليس، بدأت بعض عناصر القوة الأمريكية في الانخفاض. حسب قياس تعادل القوة الشرائية، توقفت الولايات المتحدة عن كونها أكبر اقتصاد في العالم قبل

من المفارقات أن الأشياء ذاتها التي ضمنت الأمن القومي للولايات المتحدة - العزلة الجغرافية والقوة الساحقة - قد دفعت معظم الأميركيين إلى عدم التفكير في السياسة الخارجية وعقلانية. بدأ الاتجاه بالتحول إلى جيش متطوع بالكامل، في عام ١٩٧٣، والذي سمح لمعظم الجمهور بالتوقف عن الاهتمام بمسائل الحرب والسلام الحيوية.

بضع سنوات. ضعفت قيادتها للمشاعات العالمية مع تحسن قدرات الصين وروسيا غير المتماثلة. تراكم «الحروب إلى الأبد» والصراعات المنخفضة الحدة فرض ضرائب على القوات المسلحة للولايات المتحدة.

كان الاتساق الخارجي يخفي أيضًا الخلل الوظيفي الذي كان يصيب الشيكات المحلية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. بالنسبة للمبتدئين، توقف الرأي العام عن العمل كقيد حقيقي على صانعي القرار. ومن المفارقات أن الأشياء ذاتها التي ضمنت الأمن القومي للولايات المتحدة ـ العزلة الجغرافية والقوة الساحقة ـ قد دفعت معظم الأميركيين إلى عدم التفكير في السياسة الخارجية وعقلانية. بدأ الاتجاه بالتحول إلى جيش متطوع بالكامل، في عام ١٩٧٣، والذي سمح لمعظم الجمهور بالتوقف عن الاهتمام بمسائل الحرب والسلام الحيوية. ازدادت اللامبالاة فقط منذ نهاية الحرب الباردة، واليوم، يكشف الاستطلاع بعد الاستطلاع أن الأمريكيين نادراً ما يبنون تصويتهم، على الإطلاق، على اعتبارات السياسة الخارجية.

لقد انهار سوق الأفكار أيضًا. تراجعت الحواجز التي تحول

دون الدخول في خطط السياسة الخارجية المهجورة مع تآكل ثقة الأميركيين في الخبراء. اليوم، الولايات المتحدة في خضم النقاش حول ما إذا كان ينبغي أن يكون الجدار على طول الحدود الجنوبية من الخرسانة، أو الشرائح الشفافة، أو أن تعمل بالطاقة الشمسية. إن قدرة الخبراء على قتل الأفكار السيئة ليست هي ما هكذا كان الحال. قد يعتقد cognoscenti أن آرائهم المستنيرة يمكنها تثبيت أيدي الإدارات المتعاقبة، لكنها تعمل في منطقة معادية.

لكي نكون منصفين، فإن العداء لخبراء السياسة الخارجية لا يخلو من السبب. لقد كانت التدخلات في أفغانستان والعراق وليبيا من احد الاسباب . على الرغم مما توقعه الخبراء، لم تحول العولمة الصين إلى ديمقراطية جيفرسون. النصيحة المفترضة الواردة في إجماع واشنطن انتهى بها الأمر إلى إثارة أزمات مالية متعددة. أيد الاقتصاديون ومستشاري الشؤون الخارجية التقشف، على الرغم من الألم الذي سببته للفقراء والطبقة الوسطى، لا عجب في أن كلا من باراك أوباما وترامب قد سعدوا بمثل هذا الهجوم على مؤسسة واشنطن.

كما تدهورت عمليات التدقيق المؤسسي بشأن صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية، وذلك بالدرجة الأولى لأن فروع الحكومة الأخرى استسلمت لها طواعية. إن إقرار قانون تعريفة Smoot-Hawley لعام ١٩٣٠، الذي أدى إلى تفاقم الكساد العظيم، أظهر أن الكونغرس لا يستطيع أن ينفذ بمسؤولياته الدستورية على التجارة بشكل مسؤول. في الآونة الأخيرة، أدى الاستقطاب السياسي إلى جعل الكونجرس في حالة من الفوضى والخلل، مما يشجع الإدارات المتعاقبة على تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية. ولم يتصرف الفرع القضائي بقدر من العائق. أرجأت المحكمة العليا إلى الرئيس بإصرار مسائل الأمن القومي، كما فعلت في عام ٢٠١٨ عندما حكمت لصالح حظر سفر إدارة ترامب.

احتفل محللو السياسة الخارجية إلى حد كبير بتركيز السلطة في السلطة التنفيذية، وقبل ترامب، بدا منطقهم صلبًا. وأشاروا إلى جهل الجمهور وعدم اهتمام الكونغرس بالعلاقات الدولية. مع استمرار الجمود السياسي والاستقطاب، نظر الديمقراطيون والجمهوريون المنتخبون إلى السياسة الخارجية على أنها مجرد لعبة للانتخابات المقبلة. وهكذا نظرت معظم نخب السياسة الخارجية إلى الرئيس باعتباره آخر شخص بالغ في الغرفة.

ما فشلوا في التخطيط له هو انتخاب رئيس يعرض النضج العاطفي والفكري. بصفته مرشحًا، كان ترامب مجيدًا في ضرب خبراء السياسة الخارجية، مؤكدًا أنه قادر على الحصول على نتائج أفضل من خلال الاعتماد على شجاعته. لقد أطلق حروبًا تجارية لم تحقق سوى القليل من الإضرار بالاقتصاد الأمريكي. لقد قال إنه يثق بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكثر من مراسلي الاستخبارات. لقد انسحبت إدارته من مجموعة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وأساءت إدارة المؤسسات المتبقية. تمثل الهجمات المتكررة على الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي خطأ استراتيجيا أكبر من غزو العراق. في حالات متعددة، حاول مستشاروه للسياسة الخارجية المختارون اختيار القرارات قبل أن يتمكن الرئيس من تخريبهم بتغريدة متهورة. فقد نفذ ترامب تحولات السياسة الناتجة بأكثر الطرق التي يمكن تخيلها.

معظم هذه التحركات في السياسة الخارجية كانت مثيرة للجدل ونتائج عكسية وقانونية تماما. سمحت نفس الخطوات التي مكّنت الرئيس من إنشاء سياسة خارجية لترامب بتدمير ما قضى أسلافه عقوداً في الحفاظ عليه.

بعد ترامب، سيحاول رئيس جديد بلا شك استعادة التعقل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. بالتأكيد، هو أو هي سوف يلغي حظر السفر، ويوقف الخطاب العدائي تجاه الحلفاء القدامى، وينهي الهجمات على النظام التجاري العالمي. هذه البقع سوف تفوت المشكلة الأعمق. أدى الاستقطاب السياسي إلى تآكل فكرة أن الرؤساء بحاجة إلى الحكم من الوسط. لقد أزال ترامب تلك الفكرة. الاحتمالات جيدة أن يحل الشعوبي اليساري محل الرئيس الحالي، ومن ثم يحل المحافظ الرئيسي محل ذلك الرئيس. القيود الضعيفة على السلطة التنفيذية سوف تزيد الأمور سوءًا. أظهر الكونغرس القليل من الاهتمام في لعب دور بناء عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. لا يزال الجمهور يخضع للسياسة العالمية. قد يؤدي مزيج من الدرابزين البالي والرؤساء الخارجين من نهايات الطيف السياسي إلى نشوء سياسة خارجية للولايات المتحدة بين «أمريكا أولاً» و «أممية ثانية جديدة». لن يكون مفهوم الاستراتيجية الكبرى المتسقة والدائمة مستدامًا.

قد يؤدي مزيج من الدرابزين البالي والرؤساء الخارجين من نهايات الطيف السياسي إلى نشوء سياسة خارجية للولايات المتحدة بين «أمريكا أولاً» و «أممية ثانية جديدة».

في هذه الحالة، فقط المشرفون هم الذين سيعتبرون الالتزامات

الأمريكية ذات مصداقية. سوف تتلاشى التحالفات، وستجد الدول الأخرى أنه من الأسهل انتهاك المعايير العالمية. طوال الوقت، ستظل آثار إدارة ترامب باقية. لقد أدت تقلبات الإدارة الحالية بالفعل إلى نزوح جماعي لكبار الدبلوماسيين من وزارة الخارجية. سيكون من الصعب استبدال رأس المال البشري. على مدار العامين الماضيين، انخفض عدد الطلاب الدوليين الذين التحقوا ببرامج الحصول على شهادات جامعية في الولايات المتحدة مع ارتفاع نسبة المواليد. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت لإقناع الأجانب بأن هذا كان تشنجًا مؤقتًا. بعد انسحاب إدارة ترامب من الصفقة النووية الإيرانية، أجبرت «سويفت»، شبكة القطاع الخاص التي تسهل المعاملات المالية الدولية، على الامتثال للعقوبات الأمريكية أحادية الجانب ضد إيران، مما حفز الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة على إنشاء نظام دفع بديل. هذا يعني القليل في الوقت الحالي، ولكن على المدى الطويل، سيتعلم كل من الحلفاء الأمريكيين وخصوم الولايات المتحدة تجنب الاعتماد على الدولار.

ربما الأهم من ذلك هو أن إدارة ترامب قد استلمت من جانب واحد مجموعة المثل العليا التي وجهت صناع السياسة في الولايات المتحدة لعقود. من المناسب تمامًا مناقشة مقدار ما ينبغي على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. لكن ما يجب أن يكون أبعد من النقاش هو أنه من المفيد الترويج لتلك القيم في الخارج وتثبيتها في الداخل. إن خطاب ترامب القبيح يسخر من تلك القيم. على الرغم من أن رئيسًا مستقبلاً قد يبدو أفضل في هذه القضايا، إلا أن الحلفاء والمنافسين سيتذكرون اللحظة الحالية.

إن العوامل التي تعطي الولايات المتحدة ميزة في النظام الدولي - أسواق رأس المال العميقة، والأفكار الليبرالية، والتعليم العالي على مستوى عالمي - لها ديناميكية الفائز. ستكون الجهات الفاعلة الأخرى مترددة في التحول عن الدولار، وول ستريت، والديمقراطية. يمكن لهذه القطاعات تحمل عدد قليل من الزيارات. ومع ذلك، فإن الاستخدام المفرط لفن الحكم المالي، والتحالفات مع الشعوبيين في الخارج، أو نوبات طويلة من الهستيريا المضادة للهجرة، سوف يجبر حتى الحلفاء المقربين على البدء في التفكير في البدائل.

كيف يبدو الانهيار؟ ستبقى الولايات المتحدة قوة عظمى بالطبع، لكنها ستكون قوة عادية وأقل ثراء. في عدد متزايد من القضايا، سيكون لتفضيلات الولايات المتحدة ثقل ضئيل، حيث أن الصين وأوروبا نسقتا مجموعة مختلفة من القواعد. من شأن الاستقطاب السياسي الداخلي المستمر أن يشجع حلفاء الشرق الأوسط، مثل إسرائيل والسعودية، على التحالف مع الجمهوريين والحلفاء الأوروبيين، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، لدعم الديمقراطيين. إن استمرار غياب أي إستراتيجية كبرى متماسكة من شأنه أن يجعل أمريكا اللاتينية عرضة للعبة جديدة بينما تتنافس القوى العظمى الأخرى على التأثير هناك. الضغوط الديموغرافية ستفرض ضرائب على الولايات المتحدة، وسيؤدي تباطؤ الإنتاجية إلى جعل هذه الضغوط أسوأ. تكتل الكتل التجارية النمو الاقتصادي العالمي ؛ من شأن الاعتماد المتبادل المنخفض أن يزيد من احتمال نشوب حرب القوى العظمى. سوف يتم التخفيف من تغير المناخ على المستوى الوطني وليس على المستوى الدولي، مما يترك الجميع أسوأ حالًا.

إن استمرار غياب أي إستراتيجية كبرى متماسكة من شأنه أن يجعل أمريكا اللاتينية عرضة للعبة عظيمة جديدة بينما تتنافس القوى العظمى الأخرى على التأثير هناك. الضغوط الديموغرافية ستفرض ضرائب على الولايات المتحدة، وسيؤدي تباطؤ الإنتاجية إلى جعل هذه الضغوط أسوأ

سيكون من الممتع أن يسخر النقاد، بعد عشر سنوات من الآن، من هذه الكآبة التي لم تكن في غير محله. بدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة مروعة قبل عقد من الزمان، خلال أعماق الأزمة المالية والحرب في العراق. تحول هذا إلى أن يكون أكثر من مجرد اتجاه. لا يزال من الممكن الآن أن يتمكن خليفة ترامب من إصلاح الضرر الذي أحدثه. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كل العيوب الموجودة في آلة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن

القوى العظمى الأخرى لا تكاد تدرك وجودها. رافق النجاحات التي حققتها الصين وروسيا في السياسة الخارجية تراجعًا عنيفًا، من التراجع عن مشاريع البنية التحتية في آسيا إلى أوكرانيا المعادية، مما سيجعل من الصعب على تلك القوى العظمى تحقيق أهدافها المراجعة.

ومع ذلك، تكمن المشكلة في روايات «بعد ترامب» في أن الرئيس الخامس والأربعين هو أحد أعراض الأمراض التي ابتليت بها السياسة الخارجية للولايات المتحدة بقدر ما هو سبب. نعم، لقد جعل ترامب الأمور أسوأ بكثير. لكنه ورث أيضًا نظامًا تم تجريده من الضوابط الرسمية وغير الرسمية على السلطة الرئاسية. هذا هو السبب في أن الرئيس القادم سيحتاج إلى القيام بأكثر من الإصلاحات السطحية. سيحتاج هو أو هي إلى اتخاذ الخطوة غير المريحة سياسياً المتمثلة في تشجيع مشاركة أكبر للكونجرس في السياسة الخارجية، حتى لو كان الطرف المعارض مسؤولاً. ليست كل مبادرة للسياسة الخارجية بحاجة إلى إدارة وزارة الدفاع. يمكن أن يستخدم الرئيس القادم منبر الفتوة لتشجيع وتبني المزيد من النقاش العام حول دور الولايات المتحدة في العالم. إن استعادة قاعدة تقييم الخبرة، مع الاستمرار في الإشادة بحكمة الحشود، لن يضر. ولن تحترم الديمقراطية في الداخل مع تعزيز حكم القانون في الخارج. كل هذه الخطوات ستجعل الحياة السياسية للرئيس المقبل أكثر صعوبة.

المصدر:
Daniel W. Drezner, This Time Is Different: Why U.S. Foreign Policy Will Never Recover, Foreign Policy, May/June 2019 Issue.

المواجهة الأمريكية الإيرانية: كيف وصلنا إلى هنا؟

تقدير موقف ستراتفور
ترجمة رؤى خليل سعيد

منـذ عام ١٩٧٩، تخوض الولايات المتحدة وإيـران درجات متفاوتة من المواجهة. منذ انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة النووية الإيرانية في مايو ٢٠١٨، اتخذت واشنطن خط عقوبات صارمًا بشكل متزايد. الآن، تتصاعد المواجهة الدبلوماسية بين طهران وواشنطن، مما يزيد من خطر نشوب صراع عسكري. لأن الحرب الإقليمية العامة سيكون لها تأثير مدمر على أسـواق الطاقة العالمية والبلدان المحيطة بالخليج الفارسي، تحاول واشنطن وطهران أن يتغلبا على بعضهما البعض دون اللجوء إلى صراع مفتوح. الولايات المتحدة تشـير إلى إيران بأنها يجب أن تأتي إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى من أجل صفقة جديدة أو مواجهة انهيار اقتصادي، أو ما هو أسوأ. وفي الوقت نفسه، تحاول إيران أن تُظهر للولايات المتحدة أن تكاليف فرض سلطتها على إيران تفوق الفوائد - وأن القوات الإيرانية مستعدة للرد على ضغوط الولايات المتحدة، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية.

الجغرافيا السياسية لإيران: عقد مركز قلعة جبلية

١٦ كانـون الأول (ديسـمبر) ٢٠١١: إيـران آمنة من أي غزو يمكن تصوره. أنه يعزز هذا الأمن باسـتخدام اثنين من التكتيـكات. أولاً، إنه يخلق حالة من عدم اليقين فيما إذا كان لديه قدرة نووية هجومية. ثانياً، تظهر صورة متطرفة بعناية للتطـرف الإيديولوجي الذي يجعلها تبـدو غير متوقعة. إنه يجعل نفسـه يبدو مهددًا وغير مسـتقر. ومن المفارقات أن هذا يزيد من الحذر المسـتخدم فـي التعامل معه لأن الخيار الرئيسي، أي الهجوم الجوي، لم يكن تاريخياً فعالاً من دون هجوم بري. إذا تم مهاجمة المنشـآت النووية فقط وفشـل الهجـوم، فإن رد الفعل الإيراني لا يمكن التنبؤ به وقد يكون غير متناسـب. الموقف الإيراني يعزز حالة عدم اليقين. إن التهديد بشـن هجوم جوي يردعه تهديد إيران بشـن هجوم على الممرات البحرية. لـن تكون مثل هذه الهجمات فعالة، ولكـن حتى احتمال حدوث انخفاض فـي إمدادات النفط في العالم يشكل مخاطرة لا تستحق المجازفة.

كيف يبدو «أمن الطاقة» في القرن الحادي والعشرين

١٩ سـبتمبر، ٢٠١٧: بدلاً من الحفـاظ على وصولها إلى النفـط، فإن الولايـات المتحدة مهتمة أكثر بحماية نفسـها من تغيرات الأسـعار في السـوق ككل. بعد كل شـيء، فإن الانخفاضـات الحادة في إنتاج النفط في الشـرق الأوسـط سـتدفع أسـعار الطاقة إلى الارتفاع في جميع أنحاء العالم - بمـا في ذلك في الولايات المتحـدة. علاوة على ذلك، فإن الإغلاق المطول للشحن في مضيق هرمز من شأنه أن يؤدي للفوضى بين الاقتصادات الآسـيوية من خلال تقييد إمدادات الطاقة، ممـا يؤدي إلى عواقب قد تنتشـر في جميع أنحاء الاقتصـاد العالمـي كذلك. في ضوء هـذه المخاوف، فليس من المسـتغرب أن تظل الولايات المتحدة والمملكة العربية

السعودية حليفتين قويتين: الرياض لديها سياسة طويلة الأمد للحفاظ على طاقة فائضة كافية لزيادة إنتاجها بسرعة من أجل استقرار الأسواق المتعطشة للنفط.

لماذا تهدد إيران بإغلاق مضيق هرمز؟

٥ تموز (يوليو) ٢٠١٨: إذا توقف جميع حلفاء الولايات المتحدة عن استيراد النفط الإيراني، فقد تشهد البلاد في النهاية انخفاض صادراتها من النفط إلى ما يصل إلى مليون برميل يوميًا من ٢,٢٨ مليون برميل يوميًا، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإيرادات. هذا الاحتمال الأليم، الذي توضحه الحاجة إلى الرد على واشنطن وإنقاذ ماء الوجه بطريقة ما، يدفع إيران إلى التخلص من تهديدها المألوف بإغلاق مضيق هرمز أمام أي تجارة. إن مجرد التهديد بإغلاق المضيق يزيد من حالة عدم اليقين في السوق، ويثير أسعار النفط ويخلق بعض النفوذ لإيران دون اشتراط متابعة ذلك.

مرة أخرى بموجب العقوبات الأمريكية، إيران تبحث عن خطة

٢٣ يوليو ٢٠١٨: من المحتمل أن تحاول الحكومة الإيرانية تأجيل المفاوضات مع الولايات المتحدة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة في عام ٢٠٢٠ على أمل ألا يفوز ترامب بفترة ولاية ثانية. من المرجح أن يكون رئيس الحزب الديمقراطي أقل عدوانية تجاه إيران وقد يؤكد على القضية النووية، متجاهلاً بعض جوانب الاستراتيجية الإقليمية - كما فعلت إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ، ستتحمل ضغط إدارة ترامب في هذه الأثناء. إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية في إيران في التدهور، فقد تندلع المزيد من الاحتجاجات الواسعة النطاق مثل الاحتجاجات التي حدثت في وقت سابق من هذا العام أو مثل الحركة الخضراء لعام ٢٠٠٩. سيحاول الحرس الثوري الإيراني، بدوره، قمع الاضطرابات العامة - ويحاول طوال الوقت السيطرة على النظام السياسي. لكن إذا فشلت، فقد يكون تهديد الانتفاضة الشعبية كافياً لإجبار الحكومة على التسوية في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول القضايا التي كانت تعتبرها في السابق خطوطًا حمراء.

فك شفرة حرب الكلمات بين الولايات المتحدة وإيران

٢٤ يوليو ٢٠١٨: على غرار تعاملها مع كوريا الشمالية، تعتقد إدارة ترامب، الآن مع الصقور في إيران، أنه في أفضل السيناريوهات، هناك حملة ضغط قصوى - حملة تتضمن التخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة، والتقاط الجميع مرة أخرى العقوبات ضد إيران ورفض الإعفاءات لشركائها التجاريين الإيرانيين مع تهديد العمل العسكري - قد تدفع الحكومة الإيرانية في نهاية المطاف إلى طاولة المفاوضات لإعادة كتابة الصفقة النووية. وباستثناء تلك النتيجة المشكوك فيها للغاية، على الأقل خلال رئاسة ترامب، كان البيت الأبيض منفتحًا بشكل ملحوظ حول نيته استخدام مزيج من الاضطرابات الاقتصادية وجهود الدعاية والنشاط السري المحتمل بالتعاون مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية لتهيئة الظروف ل تغيير النظام من الألف إلى الياء.

إذا توقف جميع حلفاء الولايات المتحدة عن استيراد النفط الإيراني، فقد تشهد البلاد في النهاية انخفاض صادراتها من النفط إلى ما يصل إلى مليون برميل يوميًا من ٢,٢٨ مليون برميل يوميًا، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإيرادات

آثار تموج تحرك الولايات المتحدة لوقف تدفقات النفط من إيران

٢٢ أبريل ٢٠١٩: ستصعد إيران خطابها بشأن إغلاق مضيق هرمز أو استخدام الحوثيين في اليمن لوقف حركة المرور البحري عبر باب المندب، لكن البلاد تواجه قيودًا كبيرة في إغلاق أي من المواقع حتى إذا كانت قد تطلق هجوم لمرة واحدة على ناقلة. ستنظر طهران أيضًا فيما إذا كانت تريد الرد بالانسحاب من الصفقة النووية الإيرانية.

ماذا سيفعل الانسحاب الأمريكي للصفقة النووية الإيرانية؟

٨ أيار (مايو) ٢٠١٨: لمواجهة ترامب، ستؤكد إيران على استراتيجيتها الخاصة باقتصاد المقاومة، والتي تستلزم اعتماداً أقل على الواردات وعلاقات أفضل مع الدول الأخرى المستعدة للتنقل - والمخاطر - العقوبات الأمريكية. ستؤدي هذه الخطوات إلى زيادة الفرص المتاحة للصناعات الثقيلة المحلية في إيران، لكن من غير المؤكد ما سيكون لها من

آثـــار على الهجوم الاقتصـــادي الامريكي على فيلق الحرس الثوري الإسلامي. ستحاول الحكومة أيضًا تخفيف العقوبات عن طريق تقليص الروابط الاقتصادية إلى الأماكن التي من المحتمل أن تلتزم بالضغـــط الأمريكي أو تتخذ خطوات نحو شركاء أكثر ودية مثل الصين وروسيا وقطر والهند.

لمـــاذا لدى الاتحـــاد الأوروبي وإيران أمـــل ضئيل في إنقاذ الصفقة النووية

١٦ مايو ٢٠١٨: لدى بروكســـل خيـــارات قليلة إذا رغبت في تجنـــب العقوبات الأمريكية على التجـــارة غير المتعلقة بالطاقة. يمكن أن يفرض الاتحاد الأوروبي لوائح «الحظر» لمنع فـــرض العقوبـــات الأمريكيـــة على أراضـــي الاتحاد الأوروبي عن طريق منع الشـــركات الأوروبية من الامتثال لعقوبات واشـــنطن. نظـــرت الكتلة في لوائـــح مماثلة، بما فـــي ذلك تجميد الأصول الأمريكية، في التســـعينيات لحماية الشـــركات التي تتعامل مع كوبا وإيران من خرق العقوبات الأمريكية، التي اعتبرتها بروكسل بمثابة تطبيق خارج حدود الولايات المتحدة للقانون الذي يقوض الســـيادة الأوروبية. تحمي لوائح الحظر الشـــركات التـــي تتعامل مع كوبا، على الرغـــم من أن الاتحاد الأوروبي لم يشـــترط قط اتخاذ تدابير لإيران لأنها توصلـــت إلى اتفاق إعفاء مع الولايات المتحدة من أجل الاســـتثمارات في قطاع الطاقـــة الإيراني. لكن هذه المرة، من غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة ملائمة.

إيران تتراجع عن الصفقة النووية. ماذا يحدث الآن؟

٨ أيار (مايو) ٢٠١٩: قدرت القيادة الإيرانية أنه على مدى السنوات القليلة المقبلة، يجب عليها أن ترد على الاستفزازات الأمريكيـــة ضد خطة العمل المشـــتركة، ليـــس فقط لضمان مصداقيتهـــا التفاوضية ولكن لاكتســـاب النفـــوذ إذا تحققت المحادثات المستقبلية. قد لا تعبر تحركات اليوم إلى تلك التي تتســـبب في أن يعيد الاتحاد الأوروبي تطبيق العقوبات على الفور أو الولايات المتحدة للقيام بضربة عســـكرية محدودة على المنشـــآت النووية الإيرانية. ومع ذلـــك، قد تأتي هذه الإجراءات بعد ٦٠ يومًا من الآن، إذا تابعت إيران التهديدات بتخصيب اليورانيـــوم أعلى من مســـتوى ٣,٦٧ في المئة المكرس فـــي JCPOA وبدء أعمـــال التحديث في مفاعل آراك للمياه الثقيلة. كلاهما يقصران بشـــكل مباشـــر الجدول الزمني للكسر لإيران لإنتاج سلاح نووي.

المصدر:
The U.S.-Iran Confrontation: How Did We Get Here?, Assessments, May 15, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/iran-us-confrontation-how-did-we-get-here-oil-sanctions-nuclear-deal-jcpoa-trump.

المحتويات

رؤية مستقبلية

ت	العنوان	الصفحة
١	الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية	٤ - ١٠

ملف العدد

ت	العنوان	الصفحة
١	القوة الناعمة الامريكية في عصر ترامب	١٢ - ١٣
٢	إستراتيجية ترامب لإيران تفتقد الى التوقعات الاقليمية	١٤ - ١٥
٣	العالم المفتوح ...مايمكن ان تحققه امريكا بعد ترامب	١٦ - ٢١
٤	مامدى خطورة التوترات بين الولايات المتحدة وايران؟	٢٢ - ٢٤
٥	امريكا ليست قوية..انتهى عهد الاحادية .. واشنطن هي أخر من يدرك ذلك	٢٥ - ٢٧
٦	ايران تتخلى عن اصدقائها ، ايضاً	٢٨ - ٣٠
٧	الهند تنتظر بحذر للحصول على التجارة الامريكية	٣١ - ٣٣
٨	تصنيف جماعة الاخوان المسلمين منظمة ارهابية اجنبية يضر امريكا	٣٤ - ٣٦
٩	هذه المرة مختلفة ...لماذا السياسة الخارجية للولايات المتحدة لن تتعافى ابداً	٣٧ - ٤٢
١٠	المواجهة الامريكية الايرانية : كيف وصلنا الى هنا	٤٣ - ٤٥

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منظمة غير حكومية N.G.O

www.hcrss.org

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٥٣) لسنة ٢٠١٩

العنوان: بغداد- الكرادة-عرصات الهندية- قرب شركة عراقنا للاتصالات
موبايل: 07810234002
البريد الالكتروني: hcriraq@yahoo.com